جـــامعة مولـــود معمـــري – تيـــزي وزو–

كـــلية الحقوق و العـلوم السياسيـــة

قـــسم العلـــوم السياسيـــة

أثر السلاح النووي الإيراني على توازن القوى الإقليمي في الشرق الأوسط

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم السياسية
تخصص:دراسات شرق أوسطية و إقليمية

إعداد الطالبتين:

قرفي سامية

معقاسي صبرينة

إشراف الأستاذ:

فتاك مهدي

أعضاء لجنـة المناقشـة:

أ.عطيش يمينة.....رئيسا

أ.فتاك مهدي.....مشرفا و مقررا

د.كبير سيد أحمد.....ممتحنا

السنـــة الجامـعيـــة: 2014 - 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

"رب اشرح لي صدري (25) و يسر لي أمري (26)و احلل

العقدة من لساني(27) يفقه قولي (28) "

(سورة طه)

شكر و تقدير

بعد بسم الله و الحمد لله، نشكر الله تعالى على عونه لنا في تخطي هذه المرحلة

نتقدم بجزيل الشكر و العرفان الأستاذ المشرف فتاك مهدي لتفضله بالإشراف على هذه المذكرة

كما نتقدم بجزيل الشكر للسادة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة هذه المذكرة ،و لما سيبدونه من ملاحظات قيمة تهدف إلى إثراء هذا الموضوع

الإهداء

إلى كل من كان له الفضل في وصولي إلى هذا المستوى

إلى كل من خصني بنصيحة أو دعاء ، و قدم لي تشجيعا

و زودني بمعلومة

إلى كل من هو في قلبي و لم يذكره قلمي

أهدي هذا العمل المتواضع

صبرينة

الإهداء

إلى أمي الغالية، إلى جدي حفظه الله

إلى أخي "مصطفى"، إلى أخي الذي لم تلده أمي "مجيد"

إلى رفيقة دربي "سهيلة"

إلى الأستاذ المشرف "فتاك مهدي"

إلى جميع زملائي بقسم العلوم السياسية

إلى كل من ساعدني في إكمال عملي من قريب أو بعيد

أهدي هذا العمل المتواضع

سامية

الفـــهــرس

مـــقدمة..... أ

الفصل الأول: جيو إستراتيجية إيران في الشرق الأوسط..... 11

تمهـــيد.....12

المبحث الأول: إيران في ميزان القوى الإقليمي في الشرق الأوسط.....13

المطلب الأول: تاريخ الدولة الإيرانية.....13

المطلب الثاني: قياس قوة إيران.....15

المطلب الثالث: إيران و القوى الإقليمية في الشرق الأوسط

(تر كيا و إسرائيل)..... 20

المبحث الثاني: الأهمية الجيو إستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة لإيران.... .22

المطلب الأول: أهمية الخليج العربي بالنسبة لإيران.....22

المطلب الثاني: أهمية الهلال الخصيب بالنسبة لإيران.....23

خـلاصة.....26

الفصل الثاني: تأثير البرنامج النووي على السياسة الخارجية لإيران..... 27

تمهـــيد.....28

المبحث الأول: البرنامج النووي الإيراني..... 29

المطلب الأول: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني.....29

المطلب الثاني: دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي.....32

المبحث الثاني: البعد الدولي للبرنامج النووي الإيراني.....35

المطلب الأول: مراحل تطور الأزمة النووية الإيرانية.....36

المطلب الثاني: تأثير الأزمة النووية على علاقات إيران مع الاتحاد الأوروبي.....38

المطلب الثالث: تأثير الأزمة النووية على علاقات إيران مع الولايات

المتحدة الأمريكية.....40

خـلاصة.....43

الفصل الثالث: السياسة الإقليمية لإيران في الحقبة النووية..... 44

تمهـــيد.....45

المبحث الأول: السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي..... 46

المطلب الأول: السياسة الإيرانية تجاه البحرين.....46

المطلب الثاني: السياسة الإيرانية تجاه اليمن.....47

المبحث الثاني: السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية..... 48

المطلب الأول: السياسة الإيرانية تجاه لبنان.....49

المطلب الثاني: السياسة الإيرانية تجاه فلسطين..... 50

المطلب الثالث: السياسة الإيرانية تجاه سوريا..... 52

المطلب الرابع: السياسة الإيرانية تجاه العراق.....54

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة للبرنامج النووي الإيراني.....55

المطلب الأول:سيناريو استمرار الوضع الحالي.....56

المطلب الثاني: سيناريو صفقة متكاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية.....57

المطلب الثالث: سيناريو رضوخ إيران للمطالب الدولية.....58

المطلب الرابع: سيناريو امتلاك إيران للسلاح النووي.....59

خـلاصة.....61

خـاتمـــة.....62

الملاحق.....65

المراجع.....76

مقـدمة

مـقـدمة:

يعد موضوع البرنامج النووي الإيراني من الموضوعات التي تحظى بأهمية كبيرة في مجال الدراسات الدولية بشكل عام والدراسات الإستراتيجية بشكل خاص، و ذلك لكونه لا يتعلق فقط بمستقبل الجمهورية الإسلامية الإيرانية فحسب بل بمستقبل منطقة الشرق الأوسط والتوازن الاستراتيجي فيها.

ومما لا شك فيه ان أهمية البحث في موضوع البرنامج النووي الإيراني تنبع أيضا من خلال ما آثاره و مازال يثيره من تناقضات و تباين في وجهات النظر بين إيران التي تصر على انه مخصص لأغراض سلمية من جهة ، و الجانب الآخر المشكك فيه و الذي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية التي توجه الاتهام لإيران فيما يتعلق ببرنامجها النووي كونها ترى انه برنامج نووي سري لأغراض عسكرية أي انه يهدف الى امتلاك السلاح النووي ، و ان البرنامج النووي السلمي الذي تدعيه إيران ما هو إلا غطاء للتستر على برنامجها النووي السري.

الإطار المنهجي للدراسة:

1) المشكلة البحثية:

ترتكز الدراسة على تحليل مشكلة بحثية جوهرية ،أساسها التساؤل عن طبيعة البرنامج النووي الإيراني ، وأثره على نظام توازن القوى الإقليمي في الشرق الأوسط ، و يمكن تلخيص هذه المشكلة في الإشكالية التالية :

ما مدى تأثير امتلاك إيران للسلاح النووي على توازن القوى الإقليمي في الشرق الأوسط؟

تندرج تحت هذه الإشكالية الرئيسية مجموعة من التساؤلات الفرعية منها:

- فيما تتمثل أهم عناصر القوة الاقتصادية و العسكرية لإيران؟.
- فيما تتمثل أهم دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي؟.

– هل أثر سعي إيران لامتلاك السلاح النووي في سياستها الخارجية؟.

ماهي أهم السيناريوهات المحتملة للبرنامج النووي الإيراني؟

2) فرضيات الدراسة:

تسعى الدراسة إلى اختبار مجموعة من الفرضيات، إلى جانب سعيها إلى الإجابة على عدد من التساؤلات التي أثرناها من قبل، ومن بين هذه الفرضيات نذكر ما يلي:

– كلما ازداد سعي إيران لامتلاك السلاح النووي كلما ازدادت علاقاتها مع الغرب توترا.

– إن امتلاك إيران للسلاح النووي سيؤدي إلى الإخلال بنظام توازن القوى الإقليمي في الشرق الأوسط.

– إن دول الخليج العربي أكثر الدول تضررا في حالة امتلاك إيران للسلاح النووي.

3) أهمية الدراسة:

إن مكانة إيران في الساحة الدولية و حضورها المستمر إقليميا ودوليا ، ودورها الفعال في تفاعلات العلاقات الإقليمية في منطقة الشرق الأوسط يستدعي الاهتمام العلمي و الأكاديمي بها.

4) أسباب اختيار الموضوع:

أ)الأسباب الموضوعية:

إن السبب في اختيار هذا الموضوع يكمن في أنه يدخل ضمن مجال تخصصنا دراسات شرق أوسطية و إقليمية، إضافة إلى قلة الدراسات الأكاديمية حول هذا الموضوع الذي لا يخلو من التشابك والتعقيد في الأسباب و التفاعلات و النتائج.

ب)الأسباب الذاتية:

تتمثل في الرغبة في دراسة هذا الموضوع ، لمعرفة جذور البرنامج النووي الايراني و انعكاساته الإقليمية و الدولية.

5) الدراسات السابقة:

هناك عدة دراسات ومؤلفات تناولت مواضيع قريبة من هذا موضوع منها:

– طلال عترسي،**الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية** ، دار الساقي، تحدث فيه الكاتب عن النموذج الإسلامي وعلاقة القائد بالرئيس ،العلاقات الإيرانية–العربية ,إضافة إلى الاحتلال الأمريكي للعراق.

– نيفين عبد المنعم مسعد ، **صنع القرار في إيران و العلاقات العربية–الإيرانية** ،مركز دراسات الوحدة العربية ، تناولت فيه أهم مؤسسات صنع القرار في إيران وتأثيرها على التوجهات العامة للسياسة الخارجية الإيرانية.

– ضاري سرحان الحمداني،**سياسة إيران تجاه دول الجوار**،العربي للنشر و التوزيع، تحدث فيه عن مكونات القوة الإيرانية (السياسية ، الإقتصادية ، و العسكرية)، و عن العلاقات الإيرانية – الخليجية.

6) مناهج الدراسة:

اعتمدت هذه الدراسة على مجموعة من المناهج أهمها:

المنهج التاريخي:

لا يكاد يخلو أي بحث من المنهج التاريخي، لأهميته في كشف تطور الظاهرة عبر

المكان و الزمان، خاصة وأن العلاقات الدولية تقوم على التنبؤ بمستقبل الظاهرة، و التي لا يمكن التنبؤ بها دون معرفة تاريخها.[1]

وظف هذا المنهج في الدراسة، من خلال تتبع مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني، فلا يمكن الحديث عن تأثيرات هذا البرنامج دون العودة إلى البدايات الأولى له.

المنهج المقارن:

يعتبر من أكثر المناهج استعمالا، لأنه يجد مكانه في كل مستويات البحث، كما أنه يستعمل في كافة العلوم الاجتماعية. ويختص هذا المنهج في دراسة مواضيع واسعة النطاق، كما يستعمل للمقارنة بين موضوعين مختلفين،أو للمقارنة الزمنية لنفس الموضوع خلال فترات زمنية مختلفة.

وظف هذا المنهج في الدراسة، من خلال مقارنة إيران بالقوى الإقليمية في الشرق الأوسط (تركيا و إسرائيل).

منهج قياس قوة الدولة:

إن قياس قوة الدولة لا يساهم فقط في فهم الحاضر، بل يمكن استخدامه في فهم التطور المستقبلي للنسق الدولي،و العلاقات بين الدول، أي أن أساس قياس قوة الدولة هو المساعدة على التنبؤ بالمخرجات أي ممارسة القوة،و ذلك بهدف دراسة أبنية القوة في النظام الدولي. كما أن قياس قوة الدولة يساعد في تحليل نتائج مواجهات عسكرية تمت في الماضي،

[1] محمد شلبي ، **المنهجية في التحليل السياسي للمفاهيم ،المناهج، الاقترابات ،الأدوات** (الجزائر: د.د. ن ، 1997)، ص. 56 .

أو تفهم طبيعة التوازن القائم في الوقت الحاضر، أو التنبؤ بالسلوك المتوقع أن يتم من طرف أي دولة أو حلف تجاه الآخرين في المستقبل في ضوء فهم التوازن القائم و احتمالات تطوره.[1]

وظف هذا المنهج في الدراسة ،من خلال استعراض مختلف عناصر قوة إيران(اقتصاديا، عسكريا،و سياسيا)، مع مقارنتها بالقوى الإقليمية في الشرق الأوسط(تركيا و إسرائيل).

7) أدوات جمع المعلومات:

اعتمدت هذه الدراسة على أسلوب جمع البيانات، القائم على التوثيق من الكتب،المجالات،التقارير، و الرسائل الجامعية.

8) تقسيم الدراسة:

تناولت الدراسة موضوع أثر السلاح النووي الإيراني على توازن القوى الإقليمي في الشرق الأوسط، بحيث تضمنت ثلاثة فصول ،الفصل الأول كان بعنوان جيوإستراتيجية إيران في الشرق الأوسط ،حيث تطرق إلى تاريخ إيران وأهم عناصر قوتها الاقتصادية،السياسية، و العسكرية، وكذا أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لإيران. أما الفصل الثاني فقد كان بعنوان تأثير البرنامج النووي على السياسة الخارجية لإيران، حيث تطرق إلى أهم مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني، و كذا مدى تأثير الأزمة النووية على العلاقات الخارجية لإيران. أما الفصل الثالث و الأخير فقد كان بعنوان تأثير القوة النووية لإيران على توازن القوى الإقليمي في الشرق الأوسط ، حيث تطرق إلى مدى تأثير القوة النووية لإيران على دول الخليج العربي،و كذا بعض الدول العربية الأخرى كسوريا، العراق و لبنان، وفي الأخير تطرق إلى مختلف السيناريوهات المحتملة بشأن الملف النووي الإيراني.

[1] جمال علي زهران ، **توازن القوى بين العرب و إسرائيل بين حربي 1967 - 1973** (القاهرة :مكتبة مدبولي، ط.1 ، 1988)،ص.46.

الإطار النظري للدراسة:

تعرف النظرية على أنها مجموعة من الأفكار المترابطة و المتناسقة التي تساعدنا على الفهم و التحليل و تفسير الظواهر المتعددة، وتصلح أن تكون أساسا للتنبؤ و التوقع.

والنظرية هي احدى الوسائط المعرفية التي يستعين بها الباحث قصد الفهم و التفسير و التنبؤ، وتكتسي أهمية لأنها قابلة للتطبيق، و تتسم بالوضوح و البساطة.

ولما كان اختيار النظرية ليس اختيارا عشوائيا، فإن طبيعة الموضوع تفرض طبيعة النظرية، التي تحدد بدورها كل من المناهج و المفاهيم.

وظفت في هذه الدراسة النظريات التالية:

نظرية توازن القوى:

إن التوازن في القوى هو الحالة التي تصل فيها الأطراف بحيث يتعذر عليهم في ظلها اللجوء إلى استخدام القوة لفض النزاعات، و إن اضطرت إلى ذلك يكون القتال في أضيق الحدود،فتوازن القوى قائم على أساس وجود عدد من الدول لا تستطيع احداها ان تحصل على القوة التي تتمكن معها من احداث اختلال في أوضاع التوازن الموجود. و لكي يستمر هذا التوازن أو يتغير بشكل أو بآخر ،لابد من معرفة القوة النسبية لكل دولة أو لكل تحالف و مقارنتها بمثيلتها من الدول الأخرى بطريقة تؤكد الوصول الى وضع التعادل الذي يفرضه هذا النظام.[1]

وقد وظفت هذه النظرية لما لها من صلة بموضوع الدراسة، فامتلاك إيران للسلاح

---

[1] أمين حامد هويدي،**الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي و الرادع النووي** (بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1 ،1983)،ص.31.

النووي سوف يؤدي إلى الإخلال بنظام توازن القوى القائم في منطقة الشرق الأوسط.

نظرية الردع النووي:

إن الردع هو استعمال التهديد لمنع أو حرمان الخصم من محاولة تحقيق أهدافه، ويهدف إلى إقناع الخصم أن التكلفة التي تنتج عن أفعاله تفوق قيمة الأهداف التي يفترض تحقيقها في حال القيام بالفعل، فإذا اقتنع الخصم بذلك يمتنع عن القيام بالفعل.

وهناك عاملان لنجاح الردع هما : مدى قدرة الرادع على إيصال الرسالة وتأكده من استيعاب الطرف الثاني لها ، و عامل التماثل بين النتائج المحتملة لقيام المردوع بالفعل ، و بين محتوى و حجم التهديد الموجه ضده ،أما الردع النووي فيستند إلى البعد النفسي و السيكولوجي لمنع الخصم من استخدام أسلحته النووية ،و أساسه هو قوة الضربة الأولى التي تضعف الرد للخصم.[1]

و قد وظفت هذه النظرية لما لها من صلة بموضوع الدراسة، فإذا امتلكت إيران السلاح النووي سيتحقق الردع النووي بينها وبين إسرائيل.

الإطار المفهومي للدراسة:

يحتوي كل بحث على مجموعة من المصطلحات و المفاهيم التي تشكل جوهره، و في هذه الدراسة سنحاول ايجاد تعريف دقيق و مبسط لمختف المفاهيم الواردة فيها.

الشرق الأوسط:

يعود ظهور هذا المصطلح إلى سنة 1902، لما بدأت بريطانيا في تقسيم مستعمراتها إلى ثلاثة أقسام: الشرق الأقصى ،الشرق الأدنى، و الشرق الأوسط ، و منذ ذلك التاريخ و هذا

[2] المرجع نفسه ، ص ص .31، 32.

المفهوم يستخدم على مستوى الدول، و المنظمات الدولية و الإقليمية ، غير أنه اختلفت التعاريف من حيث النطاق الجغرافي، و هذا طبقا لمصالح و أبعاد كل دولة من الجوانب الإستراتيجية، الاقتصادية و السياسة.[1]

إيـران:

هي دولة في الشرق الأوسط ،و أصل كلمة إيران هو "آري" و معناها الطاه،و يطلق عليها تسمية "فارس".

تقع إيران في منطقة جغرافية ذات أهمية خاصة ، إذ تشكل الممر بين غرب قارة آسيا (شبه الجزيرة العربية ،الهلال الخصيب و آسيا الصغرى) ووسط وشرق القارة (آسيا الوسطى و شبه القارة الهندية). يحد إيران من الشمال بحر قزوين ، تركمنستان، أذربيجان و أرمينيا، أما من الشرق فتحدها كل من أفغانستان و باكستان ، ومن الغرب العراق و تركيا، بينما يشكل الخليج العربي الفارسي الحدود البحرية الجنوبية لإيران.[2]

البرنامج النووي:

يشير البرنامج النووي إلى خطة الدولة في مجال الطاقة النووية و استخداماتها بشكل عام،و يتضمن ذلك تحديد الأهداف و الأولويات في شكل مشاريع و برامج عمل يتم تنفيذها في إطار جدول زمني محدد.[3]

---

[1] ماجد الكيالي ، **مشروع الشرق الأوسط الكبير دلالاته و اشكالاته** (الإمارات : مركز الإمارات للدراسات و البحوث ، 2007)، ص.25.

[2] أمال السبكي ، **تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979** (الكويت:المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الأداب، 1999)، ص.209.

[1] شوقي عرجون، **المشكلة النووية في الشرق الأوسط و انعكاساتها على استقرار المنطقة** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام 2006 – 2007)، ص.8.

أما البرنامج النووي الإيراني، فيتمثل في بناء مفاعلات نووية، إذ يتألف هذا البرنامج من عدة مواقع بحث كمنجم اليورانيوم ،مفاعل بوشهر، و محطة تخصيب اليورانيوم.

توازن القوى الإقليمي:

يقصد بمفهوم توازن القوى الإقليمي التكافؤ أو التقارب في الإمكانيات بين الأطراف المتصارعة بما يحدث الردع المطلوب،و قد يختل هذا التوازن في حالة ما إذا تفوق طرف على آخر في استخدام ما لديه من إمكانيات بشكل ما، مع إشعار الطرف الأخر بذلك.[1]

[1] زهران ، مرجع سابق ، ص .44.

الفصل الأول:

جيو إستراتيجية إيران في الشرق الأوسط

تمهيد:

تحتل إيران موقع محوري في منطقة الشرق الأوسط، الأمر الذي يرشحها للعب الأدوار الأولى في المنطقة، والتأثير على مختلف الفواعل سواء كان ذلك على المستوى الإقليمي أو الدولي.

و من أجل فهم و تحليل الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، لا بد من دراسة الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية لإيران، إضافة الى ثرائها التاريخي، الثقافي و الفكري، الذي يؤهلها لتولي القيادة في المنطقة.

لذا كان على الدراسة تسليط الضوء في فصلها الأول على التطور التاريخي للدولة الإيرانية، ثم تحديد أهم عناصر قوة هذه الدولة سواء على الصعيد الاقتصادي أو العسكري أو السياسي، و مقارنتها بالقوى الإقليمية المنافسة لها في الشرق الأوسط، ألا وهي: تركيا و إسرائيل.

وفي الأخير يتم التطرق إلى الأهمية التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط لدى إيران، خاصة منطقة الخليج العربي التي تحظى بأهمية كبيرة في الفكر الاستراتيجي الإيراني، فإيران تعتبر أن السيطرة على منطقة الخليج العربي هي خطوة لتحقيق دور إقليمي أعظم يمتد إلى بحر العرب و المحيط الهندي.

المبحث الأول: إيران في ميزان القوى الإقليمي في الشرق الاوسط

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم الفترات التي مرت بها الدولة الإيرانية في تطورها التاريخي، ثم نتطرق إلى أهم مقومات القوة لهذه الدولة، مع مقارنتها بالقوى الإقليمية في الشرق الأوسط(تركيا و إسرائيل).

و قسم هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب:

المطلب الأول : تاريخ الدولة الإيرانية

إن المشهد السياسي الحالي لإيران، و طبيعة دورها الإقليمي، و كذا طبيعة علاقاتها الخارجية، لا يمكن فهمها خارج إطارها التاريخي الذي لعب دورا كبيرا في تشكيل هذه الدولة.

إن تاريخ إيران طويل و ثري يتعدى 6000 سنة، فتاريخ ظهور أول دولة موحدة في إيران يعود إلى الألف الأول قبل الميلاد، لما تأسست مملكة الميديين في الشمال و مملكة الفرس في الجنوب، واستمرت المملكة الميدية إلى أواسط القرن السادس(550 ق.م)، أين قامت مملكة الفرس الأخمينية بزعامة "قوروش"، الذي أسس مملكة عظيمة امتدت من أطراف الهند إلى بحر ايجة و مصر، بعد أن قضى على المماليك و الدول التي كانت قائمة.

انهارت الإمبراطورية الأخمينية على يد "الاسكندر المقدوني" عام(331 ق.م)،الذي أسس إمبراطورية كبيرة في الفترة الممتدة بين(331 ق.م-321 ق.م)، لكن بعد وفاة هذا الأخير انقسمت هذه الدولة إلى دول و مماليك متعددة بين قادة جيشه، و من أبرز هذه الدول، الدولة السلوقية التي احتفظت بمعظم أراضي هذه الإمبراطورية.[1]

[1] محمد حرب فرزات، **مدخل إلى تاريخ فارس و حضاراتها القديمة قبل الإسلام** (دمشق:مطبعة جامعة دمشق، د.ذ.ط,1988)، ص ص.5-11.

ثم جاءت الأسرة الأرشاقية (الفرثية) في الفترة الممتدة بين(164 ق.م-224م)، لتخلص إيران من حكم الدولة السلوقية، و قد تمكنت هذه المملكة من الصمود أمام التوسع الروماني في الشرق على طول خط يمتد من الأناضول إلى الخليج العربي.

أما آخر عصر من عصور تاريخ إيران القديم ، فهو العصر الساساني، الذي امتد من (226م-651م)،و كانت نهاية الدولة الساسانية على يد العرب المسلمين أثناء الفتح الاسلامي في القرن السابع.[1]

لكن مع بداية تفكك الدولة الإسلامية، ظهرت في إيران عدة دول أهمها: الدولة الصفوية في الفترة الممتدة بين(1501م-1736م)،و في عهد هذه الدولة تم إعلان الوحدة الإيرانية و القومية الفارسية، لكن في صورة إسلامية طابعها الرسمي المذهب الشيعي، و بعد انهيار هذه الدولة، ظهرت الدولة الأفشارية في الفترة الممتدة بين (1736م- 1779) على يد الشاه "نادر"، الذي حاول التوفيق بين المذاهب الإسلامية في إيران. ثم جاء بعد ذلك حكم الأسرة القاجارية في الفترة الممتدة بين (1794-1925).

و بعد ذلك جاءت الأسرة البهلوية، التي كان آخر ملوكها"محمد رضا شاه"، الذي تولى الحكم منذ سنة 1941 و إلى غاية قيام النظام الجمهوري الإسلامي في إيران عام 1979 على يد "آية الله الخميني"، الذي أسس الجمهورية الإسلامية الإيرانية.

و بعد وفاة"الخميني" عام 1989، خلفه "علي خامنئي"في منصب القائد الأعلى للثورة الإسلامية و انتخب "علي أكبر هاشمي رفسنجاني" الناطق باسم البرلمان كرئيس للجمهورية الإيرانية.[2]

و في عام 1997 جاء "محمد خاتمي" إلى الحكم و أكمل السياسة التي بدأها "رفسنجاني"، حيث دعا إلى حوار الحضارات و الانفتاح على الغرب بهدف إعطاء صورة ايجابية عن إيران.

و في عام 2005 جاء " أحمدي نجاد" الذي حكم إيران لعهدتين، حيث تميزت سياسته بالانغلاق على الغرب كونه من المحافظين الذين يدعون إلى المحافظة على مبادئ الثورة

[1] فرزات ، مرجع سابق، ص.20.

[2] Alfredo valladao, **les mutations de l'ordre mondial géopolitique des grandes puissances** (paris: la découverte ,1995),p .147.

الإسلامية، لكن بالمقابل عرفت فترته عودة إيران إلى الواجهة الإقليمية و الدولية. ثم جاء بعده "حسن روحاني" الرئيس الحالي لإيران،و الذي تميزت سياسته بالتقارب مع الغرب،و محاولة التوصل إلى اتفاق بشأن الملف النووي الإيراني.[1]

المطلب الثاني: قياس قوة إيران

قد اختلف الباحثين في مجال العلاقات الدولية حول إيجاد تعريف موحد لقوة الدولة، فمنهم من يرى أنها القدرة على التأثير في الوحدات الدولية الأخرى بما يتفق و أهداف الدولة التي تسعى إليها من وراء ممارسة هذا التأثير، ومنهم من يرى أنها دراسة كيفية تحقيق التوازن في القوى بين الأطراف المتصارعة داخل أي نطاق إقليمي أو دولي.

و يشمل قياس قوة الدولة مجمل القدرات الاقتصادية، السياسية و العسكرية للدولة، إضافة إلى الموقع الجغرافي.

1) الموقع الجغرافي لإيران:

تتمتع إيران بأهمية جيوسياسية كبيرة في الشرق الأوسط ، فهي تقع في الجنوب الغربي لآسيا، تحدها ثماني دول عبر حدودها البرية، و كذا 15 دولة مع الحدود المائية من جميع الجهات، كما تتمتع بموقع استراتيجي حيوي، بإطلالتها المباشرة على الخليج العربي وبحر قزوين،و سيطرتها على منافذ بحرية مهمة من بينها مضيق هرمز, الذي يعد أداة فعالة في يد إيران للضغط على الغرب، باعتباره الممر البحري للإمدادات النفطية نحو باقي دول العالم.[2]

كما أن موقعها يعتبر حيويا لأنها توجد في تقاطع الطرق البرية و البحرية التي تصل آسيا، حيث نجد باكستان و أفغانستان من الجهة الشرقية، و العراق من جهة الغرب،و تصل أوربا مرورا بتركيا من الغرب أيضا ، و إفريقيا عبر الخليج العربي، و المحيط الهندي.[3]

---

[1] أمينة عيساوة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية ، 2009-2010)، ص.69.

[2] سمير زكي، **الشباب الإيراني والسياسة الإيرانية...من الثورة إلى البراغماتية**،ع. 168(أفريل 2007)، ص.130.

[3] ضاري سرحان الحمداني ، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**(القاهرة: العربي للنشر و التوزيع ، ط.1، 2001) ، ص ص.76 ، 77.

كما تمتلك إيران أكبر شريط ساحلي على الخليج العربي بطول 120كلم، وتقدر مساحتها بـ 1.6 مليون كلم²، و هي بذلك تحتل المرتبة الثانية في الخليج بعد السعودية(2.2 مليون كلم²)[1].

2) **التركيبة السكانية لإيران:**

بلغ عدد سكان إيران حوالي 79 مليون نسمة حسب احصائيات عام 2012، و هي بذلك تحتل المرتبة الأولى في الخليج العربي.

و يمثل الفرس النسبة الأكبر من سكان إيران، إذ يشكلون أكثر من نصف السكان(51%)، بينما تشكل الأقليات الأخرى (الأكراد،العرب،البلوش،التركمان، الاذريين...الخ) نسبة قليلة،و هذا ما يظهر تفوق القومية الفارسية على باقي الأقليات مشكلة بذلك مقوما هاما من بين أهم مقومات الشخصية الإيرانية، إضافة إلى التفوق الديني إذ أن 98 % من الإيرانيين مسلمين سواء كانوا شيعة أو سنة، فالمذهب الشيعي يعتنقه حوالي 89% من السكان،أما المذهب السني فيعتنقه حوالي 9 %، إضافة إلى وجود ديانات أخرى كالمسيحية، اليهودية و الزرادشتية.[2]

أما من ناحية اللغة فإن 53% من سكان إيران يتكلمون الفارسية(اللغة الرسمية لإيران)، بينما يتكلم 18% منهم الاذربيجانية،و يتكلم 6.1% منهم الفيلانية،و10% الكردية، و 2% يتكلمون العربية، إضافة إلى وجود لغات أخرى.[3]

3) **القوة الاقتصادية لإيران:**

تعد القوة الاقتصادية من أهم أشكال القوة، كونها تمثل الأساس الذي ترتكز عليه الأنواع الأخرى للقوة.

أ) **الموارد الاقتصادية الإيرانية:** أبرزها ما يلي:

---

[1] أحمد شكارة، **إيران و العراق و تركيا: الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي** (أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003)، ص ص .43،44.

[2] المرجع نفسه ، ص.45.

[3] ابهمان بختياري، **المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية** (أبو ظبي : مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية ، ط.1، 1996)، ص.15.

النفط: يعتبر أهم مورد لإيران، إذ تمتلك إيران أكبر احتياطي للنفط الخام في العالم بعد السعودية، كما يمثل النفط 65% من الناتج القومي الاجمالي لإيران.

الغاز الطبيعي: تعتبر إيران من أغنى دول العالم بالغاز الطبيعي، إذ تمتلك أكبر احتياطي للغاز الطبيعي في العالم بعد روسيا بحوالي940 تريليون م^3.إضافة إلى غنى إيران بمجموعة من المعادن كالذهب،النحاس،الرصاص والحديد، و كذلك وجود كميات من اليورانيوم في "أتارك" و ""رباط كرم" و مجموعة من الأحجار الكريمة.[1]

ب) دور التكنولوجيا النووية في الاقتصاد الإيراني:

نجحت إيران في تخصيب اليورانيوم باستخدام أجهزة الطرد المركزي، كما أعلن "أحمدي نجاد" في أفريل 2006 عن امتلاك إيران لدورة وقود نووي كاملة، و بذلك تكون إيران قد امتلكت التقنية النووية.

كما أن البرنامج النووي الإيراني سوف يستخدم لتحديث الدولة الايرانية في مختلف الميادين (الزراعية، الطبية والعسكرية)، كما تم تطوير قطاع الطاقة النووية لتوليد الطاقة الكهربائية للاحتياجات المحلية، لضمان استمرار القدرة على تصدير النفط الى الخارج، للحصول على العملة الصعبة لأغراض التنمية الاقتصادية.

أيضا تسعى إيران لتوليد الطاقة الكهربائية من المفاعلات النووية تصل الى 20 ألف ميغا واط في آفاق 2020، و في حالة تحقق ذلك ستوفر إيران 190 مليون برميل من النفط سنويا.[2]

إضافة إلى مؤشرات اقتصادية أخرى أبرزها:

الناتج القومي الإجمالي: 988 مليار دولار(حسب إحصائيات عام 2012).

نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي: 12000 دولار(2012).

نسبة النمو الاقتصادي: 5 ,7% (2006).

نسبة البطالة:5, 15% (2012).

نسبة التضخم:1, 27% (2012).

---

[1] السبكي ، مرجع سابق، ص ص.211-235.

[2] عبد الله حجاب ، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 1979- 2011**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام ،2011-2012) ، ص ص .44-47.

نسبة الصادرات: 33, 65% مليون دولار(2012)،و يأتي النفط في مقدمة الصادرات بنسبة 80%.

نسبة الواردات: 66,97 مليون دولار (2012).

نسبة المديونية الخارجية: 14,84 مليون دولار (2012).[1]

4) القوة العسكرية لإيران:

تعتبر القوة العسكرية إحدى مقومات تحديد شكل ميزان القوى في أي نظام إقليمي، كما أنها إحدى الأدوات التي تستخدمها الدولة في إدارة سياستها الخارجية في وقت السلم أو الحرب.

تتجلى القوة العسكرية لإيران من خلال المؤشرات التالية :

تعداد الجيش : يقدر بحوالي 545 ألف جندي،و هي بذلك تتفوق على دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة، إضافة إلى تفوقها في مجال القوات البرية و البحرية على تلك الدول.[2]

و تشتمل القوة العسكرية الإيرانية على ثلاث مكونات أساسية هي:

- القوات النظامية: و تشمل القوات المسلحة الرئيسية في الجيش، القوات البرية، الجوية، البحرية و قوات الدفاع الجوي،و تتولى مهمة الدفاع عن الدولة و حدودها ضد مختلف التهديدات الخارجية.
- الحرس الثوري الإسلامي: مسئول عن حماية نظام الحكم الديني و الدفاع عن الثورة الإسلامية، و يتكون من وحدات المشاة الموزعة على المحافظات الإيرانية.

[1] وليد عبد الحي ، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020** (الجزائر : مركز الدراسات التطبيقية و الإستشراف ، 2010)، ص. 263.

[2] محمد العربي لادمي ، **التنافس التركي الإيراني على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط 1996- 2014** ، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2013 – 2014)، ص. 68.

- قوات حفظ القانون (الباسيج): مسئولة عن الدفاع عن الحدود وتحقيق الأمن الداخلي، تتبع رسميا لوزارة الداخلية، و تلعب دورا رئيسيا في إخماد القوى المعارضة للنظام.

الترسانة العسكرية : تتمثل في: دبابات ذو الفقار، دبابات "تي-72" الروسية، بواخر و سفن أجنبية و محلية الصنع،طائرات "ميغ-29" و "ميغ-31" الروسية ،مقاتلات "أف-4" و "أف-5"،طائرات الصاعقة الإيرانية، غواصات روسية، صواريخ النور البحرية التي يصل مداها إلى 300كلم، و صواريخ "شاهين"،" فجر"،"نازعات" و"زلزال".

الصناعة العسكرية: تنتج إيران الأسلحة التالية: الدبابات، ناقلات الجنود، الصواريخ الموجهة و الغواصات، كما أنها تمكنت من صنع أول طائرة حربية.

و قدرت عائدات إيران من الأسلحة بـ 100 مليون دولار عام 2006.[1]

5) القدرة السياسية لإيران:

يتميز النظام السياسي الإيراني عن غيره من النظم السياسية بطابعه الدستوري الفريد، نظرا لوجود مؤسسة المرشد الأعلى للثورة ، فهو المحور الأساسي في النظام الايراني ، إذ يجمع بين السلطتين الدينية و السياسية، وهو المسؤول المباشر عن عمل كل السلطات و المجالس السياسية.

كما أن النظام السياسي في إيران جمهوري تكون فيه آلية التداول على السلطة بالانتخاب، و يبلغ عدد مؤسسات الحكم في إيران سبعة مؤسسات هي: المرشد الأعلى، السلطة التنفيذية، السلطة التشريعية، السلطة القضائية، مجلس الخبراء، المجلس الأعلى للأمن القومي، و مجلس تشخيص مصلحة النظام.[2]

يعتبر الدستور الإيراني الذي صدر عام 1979، و الذي تم تعديله في عام 1989 المصدر الأول لسياسة إيران الخارجية، إذ خصص الفصل العاشر منه للحديث عن السياسة الخارجية لإيران، فمثلا جاء في المادة " 152 " من الدستور الإيراني ما يلي: " **تقوم**

[1] حجاب، مرجع سابق ، ص.105.

[2] الحمداني ، مرجع سابق، ص ص . 95-.100.

السياسة الخارجية لجمهورية ايران الاسلامية على أساس الامتناع عن أي نوع من أنواع التسلط أو الخضوع له و المحافظةعلى الاستقلال الكامل و وحدة أراضي البلاد، و الدفاع عن جميع المسلمين، و عدم الانحياز مقابل القوى التسلطية، و تبادل العلاقات السلمية مع الدول غير المحاربة".[1]

كما أن الفكر الايديولوجي لإيران القائم على مبدأ تصدير الثورة في عهد " الخميني"، قد طرأت عليه تغييرات، نتيجة للمراجعة التي خضع لها تحت ضغوط الظروف الدولية و الإقليمية و حتى الداخلية التي مرت بها إيران أثناء الجمهورية الأولى، لذلك كان على "علي رفسنجاني" أن يتبع ايديولوجية أكثر براغماتية مع التخفيف من اطلاق شعارات تصدير الثورة.

كما أن انتصار الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، كان نتيجة التفاف الشعب الإيراني حول قيادة "الخميني"،الأمر الذي يدل على قوة التوافق بين النخبة السياسية و الشعب، و كان لذلك أثر كبير في السياسة الخارجية لإيران.

المطلب الثالث: إيران و القوى الإقليمية في الشرق الأوسط (تركيا و إسرائيل)

سنحاول التطرق إلى مكانة إيران عسكريا و اقتصاديا بالمقارنة مع القوى الإقليمية في الشرق الأوسط (تركيا و إسرائيل) من خلال الجدولين التاليين:

الجدول رقم(01): المكانة الاقتصادية لإيران في الشرق الأوسط

الدولة / متغير القوة (المؤشر)	ايران	تركيا	إسرائيل
المساحة (كلم²)	1.6	780.580	22.072
عدد السكان (مليون نسمة)	79	72	7.881

[1] نيفين عبد المنعم مسعد ، **صنع القرار في إيران و العلاقات العربية – الإيرانية** (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ،2011)، ص.16.

الدخل القومي الاجمالي(مليار$)	988	1109	260
الدخل الفردي (دولار)	12000	14000	32000
النفط (مليون برميل/اليوم)	4.3	مستورد	مستورد
الغاز الطبيعي(مليارم3)	130	مستورد	مستود

المصدر: جدول مقترح من طرف الطالب (و يخص احصائيات 2012)

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن إيران و تركيا لهما دخل قومي مرتفع مقارنة بإسرائيل، الأمر الذي انعكس ايجابا على الدخل الفردي في كلا الدولتين.

أما فيما يخص الموارد الاقتصادية الرئيسية (النفط و الغاز الطبيعي)،فتنفرد إيران بامتلاكهما، بينما تقوم تركيا و إسرائيل باستيراد تلك الموارد لتغطية حاجاتها.

الجدول رقم (02): المكانة العسكرية لإيران في الشرق الأوسط

الدولة / **متغير القوة (المؤشر)**	**ايران**	**تركيا**	**إسرائيل**
حجم الاتفاق العسكري (مليون دولار)	9849	11291	11272
نسبة الإنفاق العسكري إلى الناتج المحلي الاجمالي(%)	4.4	2.7	8.1
حجم القوات المسلحة (جندي)	545000	510600	176500
حجم القوات البرية	475000	402000	122000
حجم القوات البحرية	18000	48600	9500
حجم القوات الجوية	52000	60000	24000

المصدر:جدول مقترح من طرف الطالب (و يخص احصائيات 2007).

من خلال هذا الجدول نلاحظ أن إيران متفوقة في حجم القوات المسلحة، و كذا في حجم القوات البرية على حساب تركيا و إسرائيل.

المبحث الثاني : الأهمية الجيواستراتيجية للشرق الأوسط بالنسبة لإيران.

ترتبط أهمية منطقة الشرق الأوسط بالموقع الجغرافي المتميز،و المتحكم في العديد من البحار(البحر الأحمر و شواطئ البحر المتوسط)، والمضايق(باب المندب، جبل طارق، البوسفور، الدردنيل و قناة السويس)، بالإضافة إلى مضيق هرمز، الذي يكتسب أهمية بالغة، لأن 80% من نفط الخليج يمر عبره إلى العالم، و هذا ما جعله من أهم طرق المواصلات البحرية عبر العالم.

كما أن المنطقة تعد مدخلا يتيح للقوى الاقليمية و الدولية النفاذ الى مناطق أخرى في افريقيا وآسيا للسيطرة عليها، أو ممارسة النفوذ و التأثير في دولها، كما أن هذه المنطقة غنية بالموارد الطبيعية خاصة النفط و الغاز الطبيعي.

المطلب الأول: أهمية الخليج العربي بالنسبة لإيران

تستمد منطقة الخليج العربي مكانتها المتميزة من ثلاث مصادر أساسية هي: القوة الجيواستراتيجية المميزة لها، الثروة النفطية الهائلة، والوزن التاريخي و الحضاري للمنطقة.

كانت إيران منذ القدم ولا تزال تعتبر أن منطقة الخليج العربي منطقة حيوية ذات أهمية استراتيجية و أبعاد إقليمية تسعى إلى السيطرة عليها، فالخليج العربي يعتبر نافذة إيران على العالم الخارجي، بامتداده من الشمال الغربي الى الجنوب الشرقي على مساحة 800كلم، و من مصب شط العرب إلى مضيق هرمز، و على هذا الأساس تعتبر إيران دولة شبه مغلقة

تحاصرها اليابسة من الشمال،الشرق و الغرب، بحيث تعتمد أساسا في اتصالها بالخارج على اطلالتها الخليجية التي تعتبر الأطول (3200كلم) مقارنة بغيرها.[1]

أيضا يعتبر الخليج العربي أحد ثوابت السياسة الأمنية و الإستراتيجية لإيران، ليس فقط بحكم الموقع الجيوسياسي له، و إنما باعتباره خزان للطاقة و المركز الرئيسي لثقل الدور الإيراني في المنطقة، فإستراتيجية الدور الإقليمي لإيران تقوم على أساس أن السيطرة على الخليج هي مجرد خطوة لتحقيق دور إقليمي أعظم يمتد الى بحر العرب و المحيط الهندي.[2]

المطلب الثاني: أهمية الهلال الخصيب بالنسبة لإيران

تعتبر دول الهلال الخصيب من مناطق الجذب الجيواستراتيجي لإيران، فهي تعتبرها من دول المواجهة مع إسرائيل لهذا سعت إيران إلى تقوية علاقاتها مع هذه الدول(سوريا، العراق، لبنان، و فلسطين).

أهمية العراق بالنسبة لإيران:

يمثل العراق عمقا استراتيجيا لإيران، فالعراق يعتبر خط الدفاع الأول لإيران ضد أي محاولة لاجتياحها أو احتوائها، كما يعتبر العراق الجسر الرابط بين إيران و دول الخليج العربي التي يوجد فيها تمركز للطائفة الشيعية، ما يسهل لها التواصل و تحقيق النفوذ بالاعتماد على الطائفة الشيعية.[2]

أهمية سوريا بالنسبة لإيران:

تدرك إيران أن التحالف مع سوريا سيعطي لها قوة لتشكيل جبهة موحدة ضد السياسة الأمريكية و الإسرائيلية في منطقة الشرق الأوسط، لذلك نجد أن السياسة الإيرانية تتقارب مع سوريا للأسباب التالية:

---

[1] منصور حسن العتيبي ، **السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي** [1] (دبي: مركز الخليج للأبحاث، د. ذ. ط ، 2008)، ص.31 .

[2] محمد سعد أبو عامود، إيران و دول الخليج العربي ... علاقات متوترة، **مجلة السياسة الدولية**، م.13، ع. 176 (أفريل 2009)،ص ص .194-199.

ابقاء سوريا في الاتجاه المعادي للولايات المتحدة و إسرائيل ، حيث أن سوريا و إيران تعلمان أن هناك إجماعا دوليا على عزلهما، خاصة بعد تضاؤل دور الشريك الأوروبي لكل منهما ، و يبرز ذلك من خلال الدعم الأوروبي لمعظم القرارات الدولية ضد سوريا و إيران ، و ذلك ضمن توجه جديد للسياسة الأوروبية يقضي بدعم السياسة الأمريكية في المنطقة مقابل سماح الولايات المتحدة الأمريكية للدول الأوروبية بالعودة إلى مناطق النفوذ التقليدية ، و كذلك تطابق وجهات النظر بين اوروبا و الولايات المتحدة الأمريكية بخصوص الملف النووي الإيراني .

- العمل على ابقاء سوريا على موقفها من عملية السلام، حيث أن سوريا تضع شروطا يعتبرها الجانب الإسرائيلي أنها شروط غير واقعية لكي تتم عملية السلام، بينما تحرص إيران على ان تتابع كل ما يجري في المنطقة العربية، خاصة ما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط.
- تحرص السياسة الخارجية الايرانية على رفض الوجود الامريكي في منطقة الشرق الاوسط ، و تشترك معها في هذا الاتجاه سوريا، لأن هذا الوجود يعرض هذه الأخيرة للخطر، لذا قام الجانبان بتشكيل جبهة موحدة لمواجهة التهديدات خلال عام 2005 و اتفقا فيها على ما يلي :

1) اعتبار اي اعتداء على سوريا هو اعتداء على ايران و العكس صحيح.
2) الالتزام الإيراني بتقديم الدعم لسوريا في حالة تعرضها لآي اعتداء .
3) التعاون العسكري بين القوات الإيرانية و السورية ، و قد أكد ذلك وزير الدفاع الإيراني لما قال أن سوريا عمق استراتيجي لإيران و هي جزء من الامن القومي للجمهورية الإيرانية.[1]

- تنظر ايران لسوريا على انها نافذة على الدول العربية ، فهي تعلم ان سوريا تستطيع ان تلعب دورا مهما في تحقيق التقارب بين إيران و الدول العربية ، و إقناع هذه الدول بأنه لا توجد هناك أي أهداف توسعية لإيران في المنطقة ، و أن السلاح النووي الإيراني لا يشكل أي خطر على العرب.

[1] غسان ابن جدو ،"إيران إلى أين"، **مجلة المستقبل العربي**، ع. 254 (2000) ، ص ص.11 ، 12.

- تعتبر ايران ان سوريا نقطة العبور الأولى إلى لبنان، حيث انه عن طريق سوريا تقوم ايران بتقديم كل الدعم اللازم لحزب الله، الذي يعتبر أداة هامة بالنسبة لإيران في منطقة الشرق الأوسط.
- تهدف إيران من خلال إقامة علاقات مع سوريا و حزب الله الى توجيه رسالة تحذيرية للولايات المتحدة مفادها أن إيران تمتلك القدرة على تهديد مصالحها إذا ما أرادت هذه الأخيرة توجيه ضربة عسكرية لإيران، و كذا الضغط على الولايات المتحدة الأمريكية للاعتراف بان إيران قد أصبحت قوة إقليمية في الشرق الأوسط.

إضافة إلى التحالف الاستراتيجي بين إيران و سوريا، اعتبرت إيران أن التحالف مع "حركة حماس" الفلسطينية التي تدعمها ماليا و عسكريا،هو ورقة جديدة لها بحكم الموقف المشترك لهما من الدور الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط.[1]

[1] خالد جويعد ارتيمة العبادي ، **تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية(سوريا و لبنان)1979 – 2007**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة مؤتة : كلية الدراسات العليا ,2008) ، ص ص. 84، 85.

خلاصة:

تتمتع إيران بموقع جيواستراتيجي هام في منطقة الشرق الأوسط، اذ تربط بين الشرق و الغرب، و قد استطاعت استغلاله وفقا لما يخدم مصالحها الداخلية و الخارجية.

إضافة إلى تمتعها بثروات طبيعية هامة كالنفط و الغاز الطبيعي، الامر الذي يسمح لها بأن تكون ذات مكانة إقليمية هامة في المنطقة و في مختلف الجوانب خاصة الأمنية منها، كما تميزت إيران بالحفاظ على مكوناتها القومية رغم اختلاف الأنظمة و الأشخاص.

كما تعتبر إيران دولة توسعية تحاول دائما التدخل في الشؤون الداخلية لدول الجوار، الأمر الذي جعل دول المنطقة تنظر اليها دائما بنظرة الشك في مختلف تحركاتها، و رغم محاولات إيران للانفتاح على العالم، إلا ان توسع صناعة القرار داخلها جعل جميع محاولات الانفتاح تبوء بالفشل، خاصة إذا علمنا ان المرشد الأعلى للثورة هو أعلى سلطة في الدولة، و تعتبر الثورة الإسلامية داخلها نقطة فاصلة في علاقاتها الدولية.

الفصل الثاني:

تأثير البرنامج النووي على السياسة الخارجية لإيران

تمهيد

يثير البرنامج النووي قدرا واسعا من الشكوك والجدل بين إيران وكل من الولايات المتحدة وإسرائيل ، فبينما تؤكد إيران على أن برنامجها النووي يندرج في إطار الاستخدامات السليمة للطاقة النووية، فإن كل من الولايات المتحدة وإسرائيل تؤكدان على أن هذا البرنامج يهدف إلى امتلاك السلاح النووي.

وقد مثلت الأزمة النووية الإيرانية أحد أبرز الأزمات على الساحة الدولية منذ بداية القرن الواحد والعشرين، إذ خلقت أجواء حرجة وحاسمة بالنسبة لمعظم الأطراف المعنية، وأثارت صراعا حادا بين مختلف القوى الدولية والإقليمية، كما تضمنت قدرا واسعا من التعقيد والتشابك في الأسباب والدوافع المؤدية إليها.

قسم هذا الفصل إلى مبحثين، المبحث الأول سنتطرق فيه إلى أهم التطورات التي عرفها البرنامج النووي الإيراني، وأهم دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي، أما المبحث الثاني فسنتطرق فيه إلى تأثير الأزمة النووية على العلاقات الخارجية لإيران، خاصة مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي.

المبحث الأول: البرنامج النووي الإيراني

قد سعت إيران منذ ستينيات القرن العشرين إلى تطوير قواعدها العلمية في المجال النووي، وكان الهدف الرئيسي من ذلك هو امتلاك السلاح النووي، تعزيزا لنهجها وتحقيقا لأحلامها التوسعية بإعادة إحياء أمجاد الإمبراطورية الفارسية.

وقد قسم هذا المبحث إلى مطلبين:

المطلب الاول: مراحل تطور البرنامج النووي الإيراني

سنعالج في هذا المطلب أهم تطورات البرنامج النووي الإيراني عبر مراحل، أبرزها:

المرحلة الأولى (1968-1978): مرحلة النشأة وإقامة البنية الأساسية

ترجع البداية الحقيقية للبرنامج النووي الإيراني إلى عهد الشاه، وترمي إلى تحويل إيران إلى قوة إقليمية عظمى، والاتفاق على البدء في إنشاء مفاعلات نووية، وكانت الدول الغربية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية قد شجعت إيران على المضي قدما في برنامجها النووي.

كما قام الشاه بتأسيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، لتأخذ على عاتقها مهمة تنفيذ خطة برنامجه النووي، وقد برر الشاه تحمسه في هذا الميدان بحاجة بلده إلى الطاقة النووية لتوليد الطاقة، في الوقت الذي تمتلك فيه احتياطيا ضخما من النفط والغاز الطبيعي، مقابل اهتمامه ببناء قوة عسكرية لإيران.

وفي هذه المرحلة قامت إيران بإيفاد المئات من الطلبة إلى الغرب للتدريب في المجال النووي، كما أن التعاون الإيراني في هذا المجال لم يقتصر على ألمانيا الغربية و الولايات المتحدة الأمريكية ص فقط بل تعداها إلى دول غربية أخرى.[1]

[1] عبد الله النفيسي، "ميزان القوى في منطقة الخليج العربي"، **الخليج العربي في مواجهة التحديات**، ص ص. 148، 149.

المرحلة الثانية (1978-1984): مرحلة عدم الاكتراث بالطاقة النووية

مع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، دخل البرنامج النووي الإيراني مرحلة جديدة مختلفة تماما عن سابقتها، إذا أصاب الجمود جميع الأنشطة النووية الإيرانية، واتخذ صناع القرار في إيران وفي مقدمتهم الخميني موقفا سلبيا تجاه الطاقة النووية، كما أن الو. م. أ ، ألمانيا، والدول الغربية الأخرى قد رفضت مواصلة التعاون مع إيران في المجال النووي[1]، إلى درجة أنها فرضت خطرا شاملا على إيران في كافة مجالات التسلح، خاصة بعد أزمة احتجاز الرهائن الأمريكيين في السفارة الأمريكية بطهران لأكثر من عام.

كما أن تعرض المنشآت النووية الإيرانية للقصف الجوي والصاروخي العراقي أثناء الحرب العراقية- الإيرانية (1980-1988) قد انعكس سلبيا على البرنامج النووي الإيراني.[2]

المرحلة الثالثة (1986-1990): مرحلة الاهتمام الجزئي بالبرنامج النووي

بدأ البرنامج النووي الإيراني يشهد منذ منتصف الثمانينات مزيدا من قوة الدفع، فتطورات الحرب العراقية – الإيرانية أدت إلى إحداث تحولات جذرية في التفكير الإستراتيجي بصفة عامة، وفي المجال النووي بصفة خاصة ، فالقيادة الإيرانية اعتبرت أنه من الضروري إعادة إحياء البرنامج النووي ، من خلال الشروع في تنفيذ الأنشطة المتعلقة بتصميم الأسلحة ودورة الوقود اللازمة لصنع السلاح النووي ، كما قامت بتقوية منظمة الطاقة الذرية ، وتخصيص إمكانيات مالية ضخمة لمركز "أمير آباد " ، إضافة إلى تأسيس مراكز أبحاث نووية جديدة في جامعة" أصفهان " بمساعدة فرنسية.[3]

وبعد نهاية الحرب العراقية – الإيرانية ، اكتسبت الجهود الإيرانية في المجال النووي المزيد من قوة الدفع ، باعتبارها جزءا من الجهود الإيرانية لإعادة بناء قدراتها العسكرية ، لتعويض الخسائر الفادحة التي لحقت بها خلال هذه الحرب ، وبالتالي كان البرنامج النووي أحد أبرز عناصر برنامج التحديث العسكري الإيراني.

---

[1] Knvao, Iran : the torg et of usa**, journal of ostrology**(1 may 2003).

[1] فهد مزبان خزار الخزار ، "الازمة النووية الإيرانية" ، **مجلة دراسات ايرانية** ، ع .5 (أفريل 2005) ، ص ص. 201،202 .

[2] المرجع نفسه، ص.203.

واعتمدت إيران في تلك الفترة بشكل أساسي على الإتحاد السوفياتي، حيث أجريت عدة محادثات بين الجانبين ، شارك فيها من الجانب الإيراني "هاشمي رافسنجاني" الذي كان يشغل منصب رئيس البرلمان آنذاك ، وخلال ذلك وافقت موسكو على تصدير أسلحة تتراوح قيمتها ما بين 02 إلى 04 مليار دولار إلى إيران ، إضافة إلى التعاون في المجال النووي، لكن إيران لم تلجأ إلى التعاون مع هذه الدولة إلا بعد أن فشلت جهودها الرامية الى التعاون مع دول غرب أوروبا ، بحيث دخلت إيران في مفاوضات

مع إسبانيا أواخر الثمانينات ، من أجل إصلاح و إكمال المفاعلات النووية في بوشهر، كما دخلت أيضا في مفاوضات مع شركات ألمانية للغرض نفسه ، إلا أن كل هذه الجهود باءت بالفشل.[1]

المرحلة الرابعة (1991-2005): مرحلة الاهتمام الكثيف بالطاقة النووية

تميزت هذه المرحلة بنشاط مكثف للبرنامج النووي الإيراني و استحواذه على حيز كبير من اهتمام الحكومة الإيرانية ، وقد برز هذا التوجه جليا في تصريح الرئيس الإيراني السابق "هاشمي رفسنجاني" بقوله: " **أن إيران لا تستطيع أن تتجاهل الواقع النووي في العالم الحديث**".

وقد اعتمدت إيران على إستراتيجية مزدوجة تقوم على السعي للحصول على المساعدة لإعادة العمل في بوشهر، والحصول على مفاعلات نووية جديدة، وأخرى للأبحاث، ولتحقيق هذين الهدفين، تمكنّت إيران من استغلال حالة الفوضى التي أعقبت انهياره للحصول على البلوتونيوم واليورانيوم المخصب، والاستعانة بالعديد من علماء الذرة السوفيات لتسريع برامجهم النووية ، ويضاف إلى ذلك التعاون الروسي مع إيران الذي مثل النقلة النوعية الأكثر أهمية للبرنامج النووي الإيراني، حيث أعلنت الحكومة الروسية في أواخر شهر جويلية 2000 أنها على استعداد لبناء خمسة مفاعلات نووية جديدة في إيران، ويتجلى هذا في الوثيقة الصادرة عن وزارة الطاقة الروسية والتي بموجبها تم الإعلان عن خطط روسيا حتى

[1] محمد زاهر، "قراءة في الملف النووي الايراني و موقف الادارة الامريكية منه" ، في :
htt : www.al-liwa.com, 5/3/2015

عام 2012، والمتضمنة في طياتها تأكيد روسيا على بناء محطات نووية جديدة في إيران رغم معارضة الولايات المتحدة الأمريكية لذلك ، وقد انتهت هذه المرحلة بتكليل الجهود الإيرانية بالنجاح، بعدما توصلت إيران والقوى الكبرى (5+1) في 24 نوفمبر 2013 إلى اتفاق تاريخي لاستمرار البرنامج النووي الإيراني مقابل توفير ضمانات لاستخدامه بشكل سلمي.

المطلب الثاني: دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي

تتوزع الدوافع والاعتبارات التي تحرك السياسة النووية الإيرانية ما بين اقتصادية، سياسية، عسكرية وإستراتيجية ، و تتدرج في إطار تصوّر متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية إقليميا ودوليا، يقوم على تحقيق هدف أساسي هو بناء مكانة متميزة لإيران على الساحة الإقليمية، والقيام بأدوار متعددة تبدأ بالهيمنة على أمن الخليج والاستفادة من التحولات الهيكلية في النظام الدولي.

1) الدوافع الاقتصادية:

تهدف إيران إلى تأمين 20% من الطاقة الكهربائية التي تحتاج إليها البلاد من الطاقة النووية لاسيما في ضوء الزيادة السكانية المطردة، والخطط الاقتصادية الطموحة للبلاد التي تسير قاطرة اقتصادها بوتيرة تصل إلى 5% سنويا، من أجل تقليل الاعتماد على ثروتها الكبيرة من النفط والغاز الطبيعي، لزيادة صادراتها النفطية وضمان الحصول على المزيد من العملة الصعبة.

وفي ظل سياسة أشمل تهدف إلى تنويع مصادر الطاقة،[1] كما أن صناعة الطاقة تعاني العديد من المشكلات الفنية و الإدارية، مما دفع إيران إلى استيراد كميات كبيرة من البنزين للاستهلاك المحلي،[2] فقد أنفقت إيران قدرا كبيرا من ثروتها القومية خلال فترة حكم

[1] Jolil Rochandel, « Iran, Nuclear Technology and, International security », **ethe Itanian journal of International affairs**, vol, VII I, N° 1(spring 1996) , p p .151,152.

[2] "غموض يلف أهداف البرنامج النووي الإيراني" ، في :
http://www.newSarchiver.com/calendor/2/20-6/html/inde-824.htm,13/05/2015.

الشاه على البرنامج النووي، لذا تم التشديد على النفقات والاهتمام بالبرنامج حتى لا تذهب القدرات التي صرفت عليه هدرا.[1]

2) الدوافع السياسية:

لم تعارض الدول الغربية البرنامج النووي خلال حكم الشاه، لكن بعد نجاح الثورة ظهرت هناك اعتراضات من الدول الغربية و بدأ العداء الأمريكي لإيران.

ويرجع السبب في تباين مواقف هذه الدول من البرنامج النووي الإيراني إلى أن الشاه كان يهدف إلى تعزيز قدراته العسكرية كي يستحق بجدارة دور شرطي الخليج الحامي لحقول النفط ، و إمداداته عبر البحار، أما مع نجاح الثورة وتحول إيران إلى جمهورية إسلامية فقد تولدت لدى النظام الحاكم الرغبة في قيادة العالم الإسلامي ، خاصة مع صعود المحافظين وربحهم للمعركة الداخلية ضد الإصلاحيين، ورغبت إيران الإسلامية في أن توجد لها مكانة متميزة على الساحة الإقليمية، والقيام بأدوار متعددة أبرزها المشاركة في ترتيبات أمن الخليج، وتحقيق الاستقرار في منطقة شمال غرب آسيا، والاستفادة من التحولات الجارية في المنظومة الدولية ، واستغلال حالة الفراغ الإيديولوجي لوضع إستراتيجية إستقطابية في العالم الثالث، كذلك استغلال السياسة الأمريكية التي مكنتها من التخلص من قوى إقليمية معادية لها كنظام" صدام حسين""ونظام طالبان"، كون النظام أدرك بأن السلاح النووي يمكن أن يقدم لإيران أداة بالغة الأهمية لتعزيز سياستها ومكانتها الإقليمية والدولية مما يعطيها المزيد من الثقل والتأثير الفكري والإيديولوجي ، ويساهم في تعزيز قيادتها لتيارات مذهبية وطائفية لها امتدادات فيما وراء حدودها الجغرافية.[2]

3) الدوافع القومية والدينية:

إن المتتبع لسياسة إيران يلحظ تعدد دوائر اهتمامها وامتدادها لمناطق خارج الاهتمام الإيراني سابقا، بحيث امتدت إلى إفريقيا وأمريكا اللاتينية،، بالإضافة إلى استغلال نفوذها و تأثيرها الديني على الشيعة في العالم ، كذلك نفوذها في منطقة آسيا و تمددها نحو دول حوض البحر المتوسط .

---

[1] أحمد إبراهيم محمود، **البرنامج النووي الإيراني: آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد** (القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية، 2005)، ص. 18.

[1] رائد حسين عبد الهادي حسنين، **البرنامج النووي، الإيراني وانعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2010**، (جامعة الأزهر، 2011)، ص. 22.

وترتب على هذا قيام إيران بالعمل على تعزيز مكانتها وتاريخها في المنطقة إلى جانب تعزيز قوتها الإستراتيجية من جهة، ومن جهة أخرى يحتم عليها تصحيح الخلل في موازين القوى والذي يتمثل بامتلاك ثلاث قوى إقليمية للسلاح النووي، وهي اسرائيل، والهند و باكستان.

بالإضافة إلى ذلك فقد أسهم العامل العرقي والإثنى والقومي والديني في تعزيز رغبة إيران في امتلاك الطاقة النووية، فالاختلاف أو الاعتداء عليها من الطوائف الكبرى في المنطقة، خاصة في ظل امتلاك المسجين والبوذيين واليهود وحتى المسلمين السنة ، فلماذا يحرم الشعبية من امتلاكه. باعتبار إيران تتعامل مع ذاتها بأنها الدولة الممثلة للطائفة الشعبية. كل هذه الاعتبارات تستخدمها إيران في تعزيز التعبئة الدينية للنظام ولبرنامجه وكذلك في علاقاتها الخارجية.

وقد استفادت إيران من درس العراق، كون إيران تعتقد بأن امتلاك العراق للسلاح النووي كان سيحول دون إقدام الولايات المتحدة الامريكية على مهاجمته أو الإطاحة بنظام الرئيس "صدام حسين"، فالسلاح النووي يشكل معالجة جديدة قادرة على تغيير قواعد اللعبة في المنطقة، كذلك استفادت من أخطائه في التعاطي مع المجتمع الدولي، فإيران حتى الآن توظف سياسة مزدوجة في تعاطيها مع المجتمع الدولي تبدي فيها بعض المرونة، وفي ذات الوقت تستمر في تعزيز قدراتها النووية، وتعمل على إحياء المدّ الإسلامي وإقامة كتلة إسلامية قوية تضمّ إيران وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية، فالسلاح يدعم هذا الموقف في مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها.[1]

4) الأهداف الإستراتيجية:

إن السلاح النووي له دور في الإستراتيجية الإيرانية على المدى الطويل، وتطوير القدرات النووية الإيرانية في إطار تصور متكامل للسياسة الخارجية الإيرانية بشكل يسمح لإيران بالقيام بدور إستراتيجي على الصعيد الإقليمي والدولي ، إلى جانب ضمان بناء القوات المسلحة الإيرانية ضمن برنامج متكامل وشامل.[2]

[1] المرجع نفسه، ص.24.

[2] محمود، البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية، **مجلة مختارات إيرانية**،ع .6(جانفي 2001)، ص.55.

5) الأهداف العسكرية والأمنية:

من دوافع إيران لامتلاك السلاح النووي هو استعدادها لأي حروب قادمة أو مفاجآت تكنولوجية جديدة، حيث أسهمت الدوافع السياسية لإيران الهادفة إلى القيام بدور إقليمي فاعل في إدراك أهمية امتلاك صعيد التهديدات الإسرائيلية لإيران، إضافة إلى رغبة إيران في تأمين نفسها تجاه دول الخليج، والتي عقدت اتفاقيات دفاعية مع الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية في أعقاب حرب الخليج الثانية عام 1991، الأمر الذي ترتب عنه إحاطة القوات الأمريكية لإيران من اتجاهات عدّة ، ناهيك عن التهديدات الإسرائيلية لإيران و تصاعد العداء بين الدولتين وتخوّف إيران من ضربة عسكرية إسرائيلية وأمريكية لأهداف حيوية في إيران[1]. إضافة إلى وجود تحالف إستراتيجي إسرائيلي– تركي منذ عام 1996م.

وقد دفعت كل التهديدات الأمنية المشار إليها إلى ترسيخ قناعة لدى القيادة الإيرانية مفادها أن امتلاك قوة الردع وفعاليتها في الرد هو ما يؤخر اندلاع الحرب ويقلل العدوان والاندفاع الأمريكي والإسرائيلي في المنطقة، ويعزز من قدرة إيران الأمنية في مواجهتهما، كما يعزز أيضا من قدرات إيران العسكرية في مواجهة أي عدوان محتمل من باكستان مستقبلا نتيجة التقارب الإيراني الهندي.

وبالتالي إذا أرادت إيران أن تلعب دورا في منطقة بها لاعبيين نوويين، فالأمر يتطلب منها امتلاك السلاح النووي إلى جانب حماية النظام الإيراني من محاولة تغييره، وحماية مصالح إيران الحيوية في ظل المتغيرات الدولية الراهنة وإيجاد بيئة تشكل أقل تهديدا لها.[2]

المبحث الثاني: البعد الدولي للبرنامج النووي الإيراني

قد أدى الاهتمام الدولي والإقليمي بالبرنامج النووي الإيراني إلى خلق ما يمكن تسميته بأزمة الملف النووي الإيراني ، التي انعكست سلبا على علاقات إيران الخارجية ، خاصة مع القوى الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية و الإتحاد الأوروبي.

[1] وهبي قاطيشا، "السلاح النووي في الإستراتيجية الإيرانية"، **جريدة الحياة**(5 أوت 2003)، ص.11.
[2] المرجع نفسه ، ص.42.

المطلب الأول: مراحل تطور الأزمة النووية الإيرانية

طالما كانت الشكوك تدور حول وجود برنامج نووي سري لإيران ، خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ، في الوقت الذي كان فيه المسئولون الإيرانيون يؤكدون دما أن إيران ليس لها سياسة سرية في مجال التكنولوجيا النووية ، وأن برنامجها النووي يندرج في إطار الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.

تعود بداية الأزمة النووية الإيرانية إلى تاريخ تسريب ما يعرف " المجلس الوطني الإيراني للمقاومة "، و الذي يعد أحد أطراف المعارضة الإيرانية في المنفى ، لمعلومات تؤكد قيام إيران ببناء مفاعلين نوويين في منطقتي "آراك" و "ناتنز" ، لتخصيب اليورانيوم بعيدا عن رقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وذلك من أجل صنع أسلحة نووية.[1]

وقد اكتسبت هذه الاتهامات الموجهة لإيران قدرا من المصداقية ، من خلال ما أظهرته صورة للأقمار الصناعية الأمريكية ، تؤكد قيام إيران ببناء جدران اسمنتية سميكة تحت الأرض ، كما أن المعدات المتبادلة بين الولايات المتحدة الأمريكية وبعض الدول كشفت أمر وجود المفاعلين علنا.[2]

في حين جدد المسئولون الإيرانيون مواقفهم التقليدية من مسألة البرنامج النووي، والقائمة على الدفاع القوي عن هذا البرنامج بحجة أنه برنامج سلمي، وأن جميع المنشآت النووية الإيرانية جزء من البرنامج النووي السلمي لإيران.[3]

وقد مرت الأزمة النووية الإيرانية منذ بدايتها في أوت 2002 بعدة مراحل، أبرزها:

المرحلة الأولى: مرحلة التحقق من المعلومات

[1] داود سلمان فراقد ، **"ازمة البرنامج النووي الايراني"،شؤون ايرانية** ،ع.36(2010) ، ص.8.
[2] محمود،**"الازمة النووية الجديدة بين ايران و الولايات المتحدة الأمريكية ، مختارات ايرانية** ، ع.30(جانفي، 2003)، ص ص.81- 85.
[3] محمود ، **"البرنامج النووي الايراني : افاق الازمة بين التسوية الصعبة و مخاطر التصعيد"**،مرجع سابق ،ص.138.

تم خلال هذه المرحلة التركيز على التحقق من مدى صحة المعلومات التي ذكرتها المعارضة الإيرانية ، وكانت الخطوة الأبرز في هذا الإطار ،قيام "محمد البرادعي" المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية بزيارة لطهران في فيفري 2003، للتفتيش في المنشأين المشتبه فيهما، وقد أشار مجلس أمناء الوكالة إلى أن إيران خالفت اتفاقية الضمانات بشأن عدد من النقاط ، أبرزها: عدم الإعلان عن وارداتها من اليورانيوم الطبيعي في 1991، كما أثيرت مسألة توقيع إيران على البروتوكول الإضافي لمعاهدة منع الانتشار النووي ، باعتبار أن ذلك ضروري لتمكين الوكالة من تقديم تأكيدات ذات مصداقية بشأن أنشطة إيران النووية.[1]

المرحلة الثانية: مرحلة الضغط على إيران للتوقيع على البروتوكول الإضافي في أوت 2003

تعتبر الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن توقيع إيران على البروتوكول الإضافي ، سيمنح لمفتشي الوكالة في التفتيش المفاجئ للمنشآت النووية الإيرانية، وعلى الرغم من رفض إيران لهذا الأمر في البداية،
إلا أنها وافقت على التوقيع على هذا البروتوكول الإضافي أثناء زيارة وزراء خارجية الترويكا الأوروبية لها في أكتوبر 2003.[2]

المرحلة الثالثة: مرحلة التعاون الواسع بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية (نوفمبر 2003-نوفمبر 2004)

أدى توقيع إيران على البروتوكول الإضافي إلى توسيع مجالات التعاون بين إيران والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، فقط قدمت إيران تقريرا شاملا بشأن مختلف مكونات

[1] فاتن مجيد ناصر الجاسمي،**الإستراتيجية الروسية في الشرق الأوسط دراسة في توظيف البرنامج النووي الإيراني** ، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة النهرين : قسم الإستراتيجية ،2012)، ص.231.
[2] هيا عدنان عاشور ، مرجع سابق، ص.78.

برنامجها النووي، إلا أن ذلك لا ينفي قيام إيران بإخفاء بعض الأمور المتعلقة ببرنامجها النووي عن الوكالة الدولية للطاقة الذرية.[1]

المرحلة الرابعة: مرحلة الخلاف الحاد حول إصرار إيران على تخصيب اليورانيوم

الأمر الذي دفع مجلس محافظي الوكالة الدولية في اجتماعهم في سبتمبر 2004 إلى تبني قرار يطالب طهران بوقف كل عمليات تخصيب اليورانيوم بحلول شهر نوفمبر 2004، وهي المطالبة التي تكررت من جانب العديد من الدول الغربية الأعضاء في مجلس أمناء الوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وهو ما رفضته إيران على أساس أن أنشطة تخصيب اليورانيوم تعد حقا للدول الأعضاء في معاهدة منع الانتشار النووي.

المرحلة الخامسة: مرحلة ا لبحث عن مسار بديل لإدارة الأزمة

بدأت هذه المرحلة مع إدراك إيران أن دبلوماسية التفاوض مع الإتحاد الأوروبي قد استنفذت أغراضها ، فبادرت بإعلان انهاء التجميد الطوعي لتخصيب اليورانيوم.

المرحلة السادسة: تمتد من 2006 إلى غاية 2011

وفيها شهد البرنامج النووي الإيراني درجة من التهدئة، إذ اعتمد أطراف النزاع على المفاوضات ودورها في إدارة الأزمة ، ففي سبتمبر 2009 تم الاتفاق على مشروع يتم بموجبه نقل كميات من اليورانيوم المنخفض التخصيب (دون 05%) ، على الرغم من معارضة مجلس الأمن الدولي لتخصيبه.[2]

المطلب الثاني: تأثير الأزمة النووية على علاقات إيران مع الإتحاد الأوروبي

قد تبنى الإتحاد الأوربي منذ انتصار الدولة الإسلامية الايرانية سياسة منفصلة و مختلفة عن سياسة الولايات المتحدة الأمريكية ، فبينما كانت هذه الأخيرة تعمل بشكل دائم

[1] كارل فيك، "تقرير وكالة الطاقة يشك في إعلان إيران كل تفاصيل برنامجها النووي " ، **جريدة الشرق الأوسط** (25 فيفري 2004)،ص. 11.

[2] حسن غالب محمد ، "طهران و الغرب من المواجهة الى التفاوض"، **مجلة دراسات إيرانية** (2005)،ص.9.

على مقاطعة إيران و عزلها و حصارها اقتصاديا ، كان الإتحاد الأوربي يعمل على تقليص حدة الضغط الأمريكي من خلال عملية التفاوض، و يدخل ذلك في اطار السعي الأوربي لتقديم مفهوم مختلف لحل الأزمات الدولية ، و الذي لا يخرج عن اطار تحقيق مصالحه التي قد تختلف عن مصالح الولايات المتحدة الامريكية ، و مثال ذلك الدور الذي لعبته الترويكا الأوربية أثناء المفاوضات مع إيران بشأن ملفها النووي.

وتأخر التحرك الأوروبي تجاه البرنامج النووي الإيراني، لأن أوروبا حرصت على عدم المشاركة في العقوبات التي فرضتها الولايات المتحدة الامريكية على إيران ، بل سعت من خلال ارسال وفد الترويكا الأوروبية (فرنسا، ألمانيا، وبريطانيا) إلى إيران للتفاوض والحوار، من أجل اقناع إيران بتعليق برنامجها النووي ، ومحاولة تمييز موقفها عن موقف الولايات المتحدة المتشدد تجاه هذا البرنامج.

سعت الترويكا الأوروبية إلى تحقيق التوازن بين متطلبات المحافظة على المصالح الأوروبية في إيران ، وعدم التفريط فيها من جهة، والضغط والتهديد بالعقوبات في حالة إصرار إيران على الإستمرار في برنامجها النووي ، فقد هددت أوروبا بإعادة النظر في علاقاتها الإقتصادية والتجارية مع إيران.[1]

ونتيجة لإصرار إيران على مواصلة برنامجها النووي، وإدراك أوروبا أن إيران تحاول استخدام المفاوضات معها كغطاء لكسب الوقت، قامت بوقف المفاوضات، والاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية والوكالة الدولية للطاقة الذرية لتحويل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن، الذي أصدر أربع قرارات بشأن ذلك، شملت عقوبات على قطاعات مختلفة.[2]

ولكي تطمئن إيران المجتمع الدولي، عرضت التعاون مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والترويكا الأوروبية، كما أبدت استعدادها لقبول وجود مفتشي الوكالة الدولية بشكل دائم، ودعت الاتحاد الأوروبي إلى المشاركة في تخصيب اليورانيوم.

---

[1] عامر كامل احمد، موقف الترويكا الاوروبية من البرنامج النووي الإيراني، **مجلة دراسات دولية** ،ع.50،ص.65.

[2] برونو ترترية، "الأزمة النووية الإيرانية"، **في هلال الأزمات الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير**، تر: حسان البستاني (بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006)، ص.41.

وبدعم من الترويكا الأوروبية، أحالت الوكالة الدولية للطاقة الذرية الملف النووي إلى مجلس الأمن الدولي، الذي أقر فرض عقوبات على إيران، شملت المواد النووية الحساسة، ثم أقر المزيد من العقوبات، شملت قطاع الصناعة ، الأسلحة والصواريخ .

فالاتحاد الأوروبي يعتبر أن العقوبات هي التي ستجدي نفعا مع إيران، إذ تراجعت الواردات الأوروبية من إيران بنسبة 45%، والصادرات بنسبة 9% في الفترة الممتدة بين (2008-2009)، ورغم هذه العقوبات المفروضة على إيران، إلا أنها بقيت مصرة على استكمال برنامجها النووي.

وبالتالي يمكننا القول أن الإتحاد الأوروبي حاول اتباع سياسة قائمة على أساس الترغيب والترهيب، فقد عرضت على إيران التعاون في المجال السياسي، التجاري، والنووي، لإقناعها بتعليق أنشطتها النووية الحساسة، إلا أن إعلان إيران عن مواصلة نشاطها النووي دفع بالترويكا الأوروبية إلى تعليق مفاوضاتها معها، والانتقال إلى سياسة الترهيب ، من خلال التهديد بتحويل الملف النووي لإيران إلى مجلس الأمن الدولي.[1]

المطلب الثالث: تأثير الأزمة النووية على علاقات إيران مع الولايات المتحدة الأمريكية

تمتاز العلاقات الإيرانية – الأمريكية بالعداء و التوتر منذ قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، و ما زاد من تعميق هذا التوتر الوجود الأمريكي في منطقة الخليج العربي ، و بذلك أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تحيط بإيران من كل الجهات (أفغانستان ، العراق ، و دول آسيا الوسطى)، كما تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران تسعى إلى تطوير برنامج نووي لأغراض عسكرية ، و هذا ما عبر عنه الرئيس الأمريكي السابق "جورج بوش الابن" الذي أدخل إيران ضمن دول محور الشر بعد أحداث 11 سبتمبر 2001.

[1] محمد نجاح محمد كاظم الجزائري، **الإمكانيات العسكرية الإيرانية وأثرها على التوازن الإستراتيجي الإقليمي بعد 2003**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة النهرين: قسم الدراسات الاستراتيجية، 2012)، ص. 156.

تميز الموقف الأمريكي تجاه الأزمة النووية الإيرانية بالثبات منذ بدايتها، فرغم تعاقب الرؤساء إلا أن الموقف الأمريكي بقي ثابتا على فكرة مفادها أن النشاط النووي لإيران هدفه الحصول على السلاح النووي.

اعتبرت إدارة الإدارة الأمريكية منذ اكتشاف مفاعلي "بوشهر" و "ناتنز" بأن في ذلك دليلا على ضرورة إيقاف إيران عن مواصلة نشاطها النووي ، ووجدت في هذه الأزمة النووية هدفا أساسيا يتمثل في ضرب إيران أو على الأقل محاصرتها لعزلها على الصعيدين الدولي و الإقليمي ، و تمحورت الإدارة الأمريكية لهذه الأزمة في ثلاث محاور رئيسية :

- الإصرار على نقل الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي لكي يفرض عليها عقوبات بسبب انتهاكها لمعاهدة حظر الانتشار النووي التي صادقت عليها في 1970.
- تكثيف الضغوط على الدول القادرة على تقديم تكنولوجيا الضرورية للبرنامج النووي الإيراني و على رأسها روسيا و كوريا الشمالية.
- الإبقاء على الخيار الدبلوماسي و التلويح باحتمال استعمال القوة العسكرية ضد إيران في حالة مواصلة برنامجها النووي.[1]

ترى الولايات المتحدة الأمريكية أن سعي إيران المتواصل لامتلاك السلاح النووي قد يحدث خللا في ميزان القوى الإستراتيجي في منطقة الشرق الأوسط ، كما أن ذلك يعد تهديدا للمصالح الأمريكية في المنطقة ، و كذا تهديدا للأمن القومي الأمريكي مباشرة ، لذا قامت الولايات المتحدة الأمريكية بتصنيف إيران ضمن الدول الراعية للإرهاب ، و قامت بزيارة تفتيشية للمواقع النووية الإيرانية للتأكد من طبيعة النشاط النووي الإيراني.

جعلت الولايات المتحدة الأمريكية الملف النووي الإيراني من أهم أولويات السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط ، من خلال سعيها للحلول دون امتلاك إيران للسلاح النووي ، لأن امتلاك إيران لهذه التقنية يهدد تفوق إسرائيل في المنطقة.

[1] رشا حمدي ، "موقف إدارة بوش من البرنامج النووي الإيراني"، **مجلة السياسة الدولية**، ع. 152(أفريل 2003) ، ص. 309.

وفي عهد "باراك أوباما" الرئيس الحالي للولايات المتحدة الأمريكية حدث تغير في الموقف الأمريكي تجاه الملف النووي الإيراني ، فبعد أن تولى هذا الأخير الحكم حاول ايصال بعض الإشارات الإيجابية إلى إيران ، حيث صرح خلال خطابه في القاهرة بما يلي: **" أن إيران لديها الحق في امتلاك الطاقة النووية السلمية "**، كما صرح بإمكانية إجراء مفاوضات مع إيران ، فكان رد فعل الرئيس الإيراني السابق "أحمدي نجاد" بالقول : **"ان إيران قابلة للمفاوضات وفق مبدأ الإحترام المتبادل "**. و يرى "باراك أوباما" أن الخيار العسكري ضد إيران ليس خيارا لحل الملف النووي ، فخلال عهدته بدا الموقف الأمريكي تجاه هذا البرنامج متوقفا على المساعي الدبلوماسية التي ينبغي اتباعها من أجل :[1]

- إنهاء التهديد النووي الإيراني ، خاصة فيما يتعلق بتخصيبب اليورانيوم .
- إن لم تنجح الدبلوماسية في تحقيق هذا الهدف سيتم نقل الملف النووي.

لكن هذه الإشارات الإيجابية لم تدم طويلا، حيث قام "باراك أوباما" بفرض عقوبات جديدة على إيران بعد صدور تقرير وكالة المخابرات الأمريكية في 2007.

[1] أمير طاهري ،" إيران: الأزمة الجديدة حول البرنامج النووي "، **جريدة الشرق الأوسط** ،ع.5 (أوت 2005)، ص.15.

خلاصة:

إن ما يمكن قوله حول هذا الفصل هو أن للمسألة النووية الإيرانية تداعيات رئيسية و تحديات جيو استراتيجية و عسكرية هامة في منطقة الشرق الاوسط و على الصعيد الدولي، و بالتالي يمكننا القول أن الرهان النووي في الشرق الأوسط يتجاوز المنطقة ليشمل صراعات الدول الكبرى الساعية للهيمنة، و على رأسها الولايات المتحدة الامريكية.

الفصل الثالث:

السياسة الإقليمية لإيران في الحقبة النووية

تمهيد:

رغم تعدد الكتابات التي تناولت موضوع الأمن في منطقة الخليج العربي،إلا أن القليل منها قد تعرض للآثار التي يمكن أن تترتب عن البرنامج النووي الإيراني و انعكاساته على العلاقات الإيرانية مع دول الخليج العربي.

لذا ارتقت الدراسة في فصلها الثالث التطرق إلى مدى تأثير القوة النووية لإيران على منطقة الشرق الأوسط،خاصة على منطقة الخليج العربي.

و في الأخير يتطرق الفصل إلى أهم السيناريوهات المحتملة بشأن البرنامج النووي الإيراني.

المبحث الأول: السياسة الإيرانية تجاه دول الخليج العربي

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مدى تأثير البرنامج النووي لإيران على أمن و استقرار منطقة الخليج العربي، حيث أن دول الخليج العربي أكثر تأثرا بامتلاك إيران للسلاح النووي، فقد أصبح ميزان القوى في منطقة الخليج بمختلف المقاييس يميل لصالح إيران، خاصة وأن عقيدة النظام السياسي الإيراني عقيدة توسعية، الأمر الذي يؤدي إلى خلق تأثير مباشر على أمن الخليج العربي، الذي يشكل فيه البعد الأمني محورا مهما و رئيسيا في علاقاتها،نظرا لضعف النظام الأمني في المنطقة.

المطلب الأول: السياسة الإيرانية تجاه البحرين

طالبت إيران بضم البحرين إليها في عهد الشاه و حتى عهد الثورة الإسلامية، فقد اعتبرتها المقاطعة الإيرانية الرابعة عشر،خاصة و أن نسبة الشيعة فيها تقدر بحوالي 60% من إجمالي عدد السكان، بالإضافة إلى أن البحرين دولة صغيرة جدا مقارنة بإيران من حيث المساحة و عدد السكان، وكذا القدرات العسكرية، و قد استغلت ايران هذا الفارق لدعم شيعة البحرين بجميع الوسائل، إلى درجة أن وصل الأمر بها إلى القيام بتفجيرات داخل البحرين خلال سنوات الحرب الإيرانية–العراقية، كما حاولت الإطاحة بالحكم القائم آنذاك عام 1981.[1]

وهناك عدة جمعيات في البحرين لها ارتباطات مع إيران، تعمل على تنفيذ الأجندة الإيرانية على الأراضي البحرينية و منطقة الخليج العربي ككل،حيث تسعى إلى نشر التشيع في المنطقة، فقد أعلنت الحكومة البحرينية في 1996 في جلسة استثنائية لمجلس الوزراء عن كشف مخطط إرهابي تموله إيران و تسانده لقلب نظام الحكم في البلاد، فقررت سحب سفيرها من طهران، و خفض مستوى العلاقات الدبلوماسية إلى درجة سفير،أما القيادة

[1] أبو عامود، مرجع سابق، ص.195.

الإيرانية فقد أعربت عن رغبتها في تطوير العلاقات بين البلدين الجارين، و هذا ما يعني ضمنيا التزام السياسية الإيرانية بمبدأ حسن الجوار و عدم التدخل في الشؤون الداخلية لهذه الدول، و احترام سيادتها و استقلالها و طبيعة نظامها السياسي، و إيجاد صيغة أفضل للتعايش السلمي بين الدول المطلة على الخليج.[1]

مع أن الموقف الإيراني كان مؤيدا للثورات الشعبية في تونس،مصر،و اليمن،إلا أن تأييد الاحتجاجات الشعبية في البحرين اتخذ طابعا تصعيديا مختلفا، سواء على صعيد اللغة المستخدمة من قبل المتحدثين الإيرانيين،أو على صعيد الإجراءات المتخذة بهذا الشأن، فقد أدانت إيران النظام البحريني بلهجة شديدة و اتهمته بسفك دماء الشعب البحريني،كما شنت حملة إعلامية كبيرة ضد هذا النظام لتغطية هذه الأحداث،كما عارضت التدخل السعودي عبر دخول قوات "درع الجزيرة" إلى البحرين.

المطلب الثاني:السياسة الإيرانية تجاه اليمن

ترى إيران أن اليمن قاعدة انطلاق لها نحو تحقيق طموحاتها في الشرق الأوسط، بحكم الموقع الاستراتيجي لليمن و الواقع أسفل المملكة العربية السعودية،أكبر المنافسين لإيران في الخليج العربي و أحد المسيطرين على الممرات الملاحية الرئيسية في ساحل البحر الأحمر، و قد تعاظمت حدة التنافس الإيراني– السعودي مع الأزمة اليمنية و تحالف "عاصفة الحزم" ضد الحوثيين، بهدف مواجهة المد الإيراني في اليمن، فقد اعتبرت "عاصفة الحزم" تخطيا لتقليد عدم المواجهة المباشرة بين الدولتين.

لم تكتف إيران في استراتيجيتها تجاه اليمن باستخدام الحوثيين فقط، بل سعت إلى الالتفاف حول اليمن عن طريق وضع قدم لها في خليج عدن و انشاء قاعدة عسكرية تمد أعوانها بالدعم اللوجيستيكي و العسكري و التدخل العلني إن استلزم الأمر ذلك.[2]

قد أفرزت الأزمة اليمنية منذ بدايتها في فيفري 2011 العديد من التداعيات الخطيرة

[1] عادل علي عبد الله، **محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي**(الكويت: د.د.ن ، 2008)، ص.11.
[2] خالد عبد الرحيم السيد، **مقالاتي 2012** (الدوحة : دار الشرق، ط.1، 2013)، ص ص. 126،127.

على مستقبل البلاد و النظام الإقليمي العربي بصفة عامة،و من أبرز هذه التداعيات تنامي النفوذ الإيراني في المنطقة، حيث سعت إيران منذ اندلاع الثورة اليمنية إلى استغلال حالة اللااستقرار السياسي في اليمن من أجل توسيع نفوذها في المنطقة،خاصة بعد أن أصبح لها نفوذ واسع في كل من العراق و سوريا،و في هذا الإطار قامت إيران بتقديم الدعم السياسي، المالي، والإعلامي للحوثيين،حيث اعترضت السلطات اليمنية عددا من السفن المحملة بالأسلحة على سواحل البحر الأحمر قادمة من إيران تجاه جماعة الحوثيين،و يعتبر الوجود الإيراني في اليمن بمثابة تطويق للعدو التقليدي المتمثل في السعودية من خلال محاصرتها من كل النواحي، فبعد العراق تعمل إيران على السيطرة على جنوب الجزيرة العربية لما لها من أهمية إستراتيجية.

كما أن الوضع الحالي في اليمن يمثل تهديدا لأمن الخليج، من خلال تنامي نشاط" تنظيم القاعدة" في شبه الجزيرة العربية في جنوب اليمن،و سيطرة الحوثيين على مناطق واسعة من البلاد،و بداية الصراع الطائفي بين أنصار القاعدة و الحوثيين، مع تصاعد أنشطة الحراك الجنوبي.

وفي ظل انهيار المؤسسات الأمنية و العسكرية اليمنية،و عدم وضوح آفاق الحل السياسي للأزمة اليمنية، و كذا غياب المساندة الخليجية للحكومة الشرعية في اليمن، و تنامي الدعم الإيراني للحوثيين، فإن كل الاحتمالات حول مصير هذا البلد تبقى مفتوحة، و أخطرها تأسيس دولة شيعية في شمال اليمن تابعة لإيران،مع انفصال جنوب اليمن،أو اندلاع حرب أهلية.[1]

[1] أحمد يوسف، "رفقا باليمن السعيد"، **جريدة الاتحاد**(30 -09- 2014)،ص. 11.

المبحث الثاني:السياسة الإيرانية تجاه المنطقة العربية

تختلف المواقف العربية حول أفضل السبل للتعامل مع الملف النووي الإيراني، بين من يؤيد التوجه الأمريكي أكان ظاهرا أم باطنا،و بين من يميل إلى الاكتفاء بالسكوت والمراقبة، و بين من يرى حق الإيرانيين في تطوير برنامجهم النووي.و يعود هذا الاختلاف في المواقف العربية إلى التباين في تصور مدى الأخطار التي يمكن أن يخلفها البرنامج النووي الإيراني، و تأثيره على المحيط العربي.

المطلب الأول: السياسة الإيرانية تجاه لبنان

إن ما يحدث في لبنان منذ 2005 هو نتيجة لتصاعد الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط، بالتحالف مع سوريا و الارتكاز على"حزب الله" و"حركة حماس" من أجل تهديد الهيمنة الإسرائيلية و الأمريكية في المنطقة،فلبنان هو ساحة المواجهة مع إيران من أجل تحجيم دورها، و يتجلى هذا من خلال الحرب على لبنان في جويلية 2006،اذ تعاملت معها السياسة الأمريكية كمعركة اختبار مع إيران،و ليس كعدوان على شعب و دولة لبنان.[1]

ويتمثل الهدف الأساسي للسياسة الإيرانية في لبنان في احتفاظ "حزب الله" بقوته و نفوذه،من خلال وزنه و دوره في البرلمان و الحكومة (التحالف مع "ميشال عون"،مع الأرمن،و مع جماعة سورية، القدرة على تشكيل الحكومة و تعطيلها،و التحكم في تعيينات الجيش و القوى الأمنية و القضاء).

[1] رفعت عبد الوهاب لقوشة ، و آخرون ،**أزمة البرنامج النووي الإيراني و التداعيات المحتملة على أمن المنطقة** (البحرين : مركز الخليج للدراسات الاستراتيجية ، 2006)، ص ص.173، 174.

كما أن الانتصار الذي حققه "حزب الله" في جنوب لبنان في 2006 بانسحاب الجيش الإسرائيلي دون أي شرط أو مفاوضات،زاد من تقدير الدور الإيراني الذي ساهم إلى جانب سوريا في تحقيق هذا الانتصار، من خلال الدعم المباشر الذي قدمته إيران لحزب الله.

في حالة تلقي إيران لضربة عسكرية إسرائيلية أو أمريكية، فإن جبهة جنوب لبنان هي المرشحة للاشتعال و الرد العنيف إلى قلب إسرائيل.

المطلب الثاني: السياسة الإيرانية تجاه فلسطين

احتلت القضية الفلسطينية منذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران سنة 1979 مكانة خاصة في السياسة الخارجية الإيرانية،و استمرت إيران في عدم الثقة في النهج السلمي و قدرة الاتفاقيات على حسم الصراع لصالح الفلسطينيين، كما كونت علاقة خاصة مع "حركة حماس" الجهادية،التي تعد أحد أهم أدوات السياسة الخارجية الإيرانية في تعاملها مع قضية الصراع العربي الإسرائيلي،و لعل الموقف الإيراني من القضية الفلسطينية يعد أحد أهم المحاور لاستمرارية إيران في لعب دور هام كقوة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط.

لقد تبنت إيران القضية الفلسطينية من خلال دعم "حركة حماس" في غزة ماليا، سياسيا، و عسكريا،و تصر على أداء هذا الدور بحجة غياب الدور العربي في نصرة القضية الفلسطينية و الحفاظ على المقدسات الإسلامية في القدس،بعد أن تبنت الدول العربية خيار السلام في التعامل مع إسرائيل،و هذا الأمر تعارضه إيران في المنطقة.[1]

ولأن المبادرة العربية لحل القضية الفلسطينية تسلب إيران ورقة تفاوضية مهمة تتاجر بها سياسيا و ايديولوجيا،فقد كرست إيران جهودها لإيقاع أكبر قدر من الاضطرابات في المنطقة،و يأتي التدخل الإيراني في الحرب على غزة في 2008 في إطار مشروعها الإقليمي لفرض نفوذها في المنطقة على حساب النفوذ المصري،السعودي،و الإسرائيلي دون تورطها.و قد أكد "علي رفسنجاني" رئيس مجلس الشورى الإيراني آنذاك أن غزة مرتبطة

[1] جهاد مصطفى،"ما تأثير الاتفاق النووي على القضية الفلسطينية"،**جريدة السفير** (17-07-2015)، ص .13.

بالأمن القومي الإيراني،و حقيقة هذا النفوذ تكمن في سعي طهران لامتلاك أوراق ضغط تمكنها من تعظيم ثقلها الإقليمي،و كذا المساومة بها.[1]

وفي اطار الحركة الدبلوماسية الإيرانية النشطة، شارك الرئيس الإيراني آنذاك "أحمدي نجاد" في قمة قطر،التي عقدت في 17 جانفي 2009،حيث ألقى فيها كلمته التي ندد فيها بالحصار الصهيوني الذي سبق العدوان على غزة،و الذي استخدمت فيه إسرائيل الأسلحة المدمرة و المحرمة دوليا، و اعتبر أن ذلك انتهاكا للقوانين و الأعراف الدولية، كما اعتبر أن ما يجري في غزة هو مؤامرة كبرى،حيث قال:"**يجب أن لا نسمح بتنفيذها، كون الكيان الصهيوني يستهدف احداث الفرقة في عالمنا الإسلامي و العربي،وعلينا أن ننتبه لذلك، و نوحد جهودنا المشتركة لإفشال المؤامرة و الوقوف بجانب الشعب الفلسطيني**".[2]

و قد ركزت إيران خلال الأزمة في غزة على السماح بدخول المساعدات الإنسانية إلى قطاع غزة، إضافة إلى تنسيق المواقف السياسية،كما شكلت إيران لجنة قانونية لرفع شكوى أمام المحاكم الدولية ضد مجرمي الحرب على غزة،أما الدور الآخر لإيران فقد كان بالدعم المالي و العسكري للمقاومة الفلسطينية،فقد أنشأت صندوقا لإعادة إعمار غزة، و تعهدت ببناء ألف وحدة سكنية و مساعدة أهالي الشهداء،أما عن الدعم العسكري،فقد أعلنت البحرية الأمريكية عن احتجاز سفينة روسية تحمل أسلحة إيرانية متجهة إلى قطاع غزة.

بعد انتصار المقاومة الفلسطينية في قطاع غزة،قام "خالد مشعل "رئيس المكتب السياسي لحركة حماس بزيارة إلى إيران،حيث أعلن خلالها عن استمرار المقاومة ضد إسرائي،ل و أعرب عن شكره للجمهورية الإسلامية الإيرانية على دعمها للفلسطينيين في مواجهة الكيان الصهيوني،خاصة خلال العدوان الأخير على غزة.[3]

---

[1] "الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة (27 ديسمبر 2008 - 17 جانفي 2009) "، في: http://www .moqatel.com

[2] محسن صالح، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**(بيروت : مركز الزيتونة للدراسات و الإستشارات، د.س.ن)، ص.216.

[2] المرجع نفسه، ص ص.212-215.

المطلب الثالث: السياسة الإيرانية تجاه سوريا

قد توطدت العلاقات الإيرانية – السورية بشكل كبير بعد الغزو الأمريكي للعراق في مارس 2003 و انهيار نظام "صدام حسين"،الأمر الذي عمق من وتيرة التعاون الاستراتيجي بين البلدين،و التي توجت بتوقيع اتفاقية للدفاع المشترك في 2004،مشكلة بذلك نقطة تحول مهمة في علاقات البلدين.

خلال ما سمي "بالربيع العربي" اتضح جليا الدعم الإيراني لنظام " بشار الأسد"، و هذا نتيجة لعدة دوافع أبرزها ما يلي:

- بروز الدور التركي بشكل كبير في المنطقة و دعمه للمعارضة السورية.
- تزايد المؤشرات الدالة على رغبة روسيا في تحجيم دور إيران في الأزمة السورية، لأن القيادة الروسية حققت ما أرادته من الأزمة التي تحولت في نظرها إلى حرب إقليمية مذهبية بالوكالة.
- تقديم المبعوث المشترك إلى سوريا "كوفي عنان"استقالته من منصبه، مما أثار قلق إيران من ضياع ما تحقق من مكاسب لنظام "بشار الأسد" خلال الفترة التي قضاها "كوفي عنان" في مهمته إلى سوريا، إضافة إلى تخوف إيران من انحياز خليفة "كوفي عنان" للمعارضة السورية و الدول العربية التي اشترطت المشاركة في تعيينه، أو تغيير محور مهمته باتجاه نقل السلطة،أو رضوخه لمنطق القرار الذي أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة،و الذي طالب بإقامة ممرات إنسانية و فرض مناطق آمنة، الأمر الذي يضاعف من حدة الضغط على نظام"بشار الأسد".[1]
- تعتقد إيران أن عجز مجلس الأمن الدولي في إدارة الأزمة السورية، قد يدفع بالمبعوث الأممي إلى المنطقة "الأخضر الإبراهيمي" إلى الانصياع للضغوط الغربية و العربية و التحول إلى رأس حربة لضرب النظام السوري و تطويقه.

[1] محجوب الزويري ، "حدود الدور الإقليمي الإيراني : الطموحات و المخاطر، في :

http://studies.aljazeera.net/reports/2011/08/201118241319181573 77.htm , 26-11-2015.

- تصاعد المخاوف الإيرانية من إمكانية استغلال بعض الدوائر الإقليمية و الغربية لتراجع فرص الحل السياسي في سوريا،نتيجة للتطورات الميدانية التي شهدتها سوريا من جهة،و استقالة المبعوث المشترك إلى المنطقة،للدفع نحو سيناريو التدخل العسكري.
- حاجة إيران إلى تغيير وسائل عملها في الأزمة السورية،من أجل مواكبة التطورات الميدانية و الدبلوماسية الحاصلة في المنطقة،خاصة فيما يتعلق بمزاوجة دعمها اللامحدود للنظام السوري في خياره العسكري ضد الثورة بغطاء سياسي و دبلوماسي يستهدف استغلال انتصاراته للتوصل إلى حل سياسي ينهي الأزمة السورية وفقا لما يتماشى مع مصالح إيران.

إن الدعم الإيراني للنظام السوري لم يقتصر على الدعم السياسي فقط،بل تجاوزه من خلال تحالف إيران مع روسيا و الصين لمنع أي قرار أممي ضد النظام السوري،كما تشير مختلف التقارير إلى دعم إيران للنظام السوري عسكريا،خاصة في المراحل الأولى للثورة، أين كان نظام" بشار الأسد" يتمتع بسيطرة كاملة على التراب السوري.

كانت الأزمة السورية ورقة رابحة لإيران بشأن التفاوض مع الغرب حول ملفها النووي، كما أنها ساهمت في انفتاحها على دول الجوار و تكريس نفوذها في المنطقة.[1]

المطلب الرابع : السياسة الإيرانية تجاه العراق

شكل سقوط نظام "صدام حسين" فرصة لإيران لتحقيق نفوذها في العراق،و يظهر ذلك في تصريح رئيس مجلس النواب آنذاك "محمد رضا خاتمي" بقوله :"**إن الإطاحة بالرئيس "صدام حسين" بآية وسيلة سيكون أسعد يوم لإيران**"،إضافة إلى توفر عدة عوامل أخرى ساعدت على تحقيق هذا النفوذ نذكر منها:

- أثر الطائفة الشيعية الكبرى في النجف على مشاعر الشيعة في الشرق الاوسط عموما وفي العراق بشكل خاص.

[1] لادمي،مرجع سابق ، ص ص. 147-149.

- يمثل العراق الجسر الرابط بين إيران و دول الخليج العربي التي يوجد فيها تمركز للطائفة الشيعية، مما يسهل لإيران تحقيق النفوذ في المنطقة بالاعتماد على هذه الطائفة.
- الاحتلال الأمريكي للعراق و تهميش هذا الأخير في أمن الخليج،ساعد التنظيمات الشيعية الموالية لإيران للوصول إلى الحكم، كما عملت إيران على هيمنة و استمرار هذه التنظيمات في الحكومة العراقية الجديدة ،كدعمها للائتلاف العراقي الموحد[1] الذي يضم احزاب موالية لإيران.

سطرت إيران لنفسها أهدافا استراتيجية في العراق تتوافق مع الظروف الإقليمية و الدولية الجديدة نذكر منها:

- احتواء شيعة العراق من خلال الأحزاب الموالية لها و استخدامهم كورقة مقايضة في أي استحقاق إقليمي أو دولي لتهدئة الوضع أو إثارته في العراق.
- دعم المرجعية الشيعية في النجف تمهيدا للسيطرة على قراراتها.

لدى إيران مشروع نووي طموح ، و لديها حلم بإعادة إحياء الإمبراطورية الفارسية، لذلك تسعى إلى أن تتخذ من العراق ورقة ضغط سياسية تساوم بها في الساحة الدولية.

- خلق تغييرات ديمغرافية على أرض العراق بهدف تحويل جنوب العراق(خاصة بعد الانسحاب الأمريكي) إلى مقاطعة إيرانية أو إقليم عراقي تحت الوصاية الإيرانية،من خلال تشكيل تجمعات إيرانية في تلك المناطق و تطهيرها من أهل السنة بالاعتقال أو الاغتيال أو التهجير.

- تسعى إيران إلى اقناع الولايات المتحدة الأمريكية بالدور الإيراني (الأمني والسياسي) في ترتيب الوضع في العراق.

- ركزت إيران على البعد القيمي الهوياتي في بناء علاقاتها في عراق ما بعد الإحتلال الأمريكي،معتمدة في ذلك على الظروف الموضوعية التي تولدت من الوضع الجديد في

[1] الزويري ، "الوجود الإيراني في العراق:حقائق جديدة "،في:
Css-jordan /org,28-11-2015.

العراق بشكل خاص و الوضع في منطقة الشرق الأوسط بشكل عام لتحقيق نفوذها – المبني أساسا على تحقيق المصلحة و الأمن القوميين وفقا للمنظور الواقعي المتجذر في السياسة الخارجية الإيرانية – معتمدة على الطائفة الشيعية في العراق.[1]

المبحث الثالث: السيناريوهات المحتملة للملف النووي الإيراني

قد تعددت الاحتمالات المطروحة حول مستقبل الملف النووي الايراني،لأنه لم يتم الكشف عن كل الأوراق التي تتعلق بأزمة هذا الملف، وفي هذا البحث سنحاول التطرق إلى أهم السيناريوهات المطروحة بشان هذا الملف :

المطلب الأول : سيناريو استمرار الوضع الحالي

أي أن إيران ستستمر قدما في تخصيب اليورانيوم،و قد تصل إلى الدرجة التي تمكنها من صنع القنبلة النووية،في حين استمرار إسرائيل في إتباع سياسة الغموض النووي،وفي هذه الحالة تتضاعف الجهود الأمريكية و الإسرائيلية لإقناع المجتمع الدولي بضرورة اتخاذ إجراءات قصوى ضد إيران،من خلال فرض عقوبات اقتصادية أو حصار و هذا سيضر أكبر حلفاءها الإستراتيجيين كالصين و روسيا،التي ستواصل دعمها السياسي و الدبلوماسي لإيران،من أجل منع هذه الإجراءات،وإفشال المساعي المتبعة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل لإيقاف المشروع الإيراني.و بالتالي قد تتطور الأوضاع إلى حل آخر يتمثل في الحل العسكري،و ذلك بقيام القوات الأمريكية و الإسرائيلية بشن هجمات جوية أو صاروخية على منشآت إيرانية قبل أن تنجح في إنتاج اليورانيوم المخصب.

لم تكن الدول العربية بمعزل عن هذه التطورات،بحيث أن دول الخليج يمكن أن تكون هدفا لرد الإيرانيين ضد القواعد العسكرية الأمريكية المتواجدة في كل من الكويت،قطر البحرين،و الإمارات، إضافة إلى تضاعف حركات المقاومة الشعبية في جنوب العراق،

[1]- عياد البطنيجي ،"الدور الايراني :الفرص و العوائق البنيوية "،في
http://www.alukah.net/Authors/View/culture/3736,06-11-2015.

و التي يمكن أن تمتد نشاطاتها إلى دول الجوار خاصة الكويت،و بهذا يمكن أن تدخل المنطقة في صراعات قد تؤدي إلى حالة عدم الاستقرار.[1]

و في هذا السيناريو يتنبأ المحللون باحتمال المواجهة العسكرية بشكل إنفرادي من طرف إسرائيل أو الولايات المتحدة الأمريكية أو كلاهما،وهذا دون إشراك مجلس الأمن الدولي أو أي قوة أوروبية،لأن مثل هذا الإجماع غير متاح على الأقل في المستقبل القريب و هذا راجع إلى الاعتبارات التالية:

ـ اقتناع أمريكا بصعوبة إيجاد إجماع دولي بالتدخل العسكري أو حتى لفرض عقوبات اقتصادية صارمة بسبب الفيتو الروسي و الصيني في مجلس الأمن.

ـ رفض روسيا للعقوبات المتعلقة بتجميد التعاون النووي بما أنها مرتبطة بطهران في هذا المجال و أكبر صفقة هو إنشاء مفاعل "بوشهر"،و فقدان مثل هذه الصفقات سيكلف خسارة كبيرة للاقتصاد الروسي.

ـ معارضة الصين للعقوبات أو اللجوء إلى عمل عسكري،لأنها تستورد ثلث احتياجاتها النفطية من إيران،إذ بلغت حوالي 7,9 مليون برميل في سنة 2007.

مما تقدم يتضح لنا أن الولايات المتحدة الأمريكية و إسرائيل ستكونان مضطرتان لمواجهة إيران عسكريا بصفة انفرادية مع احتمال مشاركة قوات بريطانية،و تستخدم إيران كل ما لديها من أوراق ضغط على المجتمع الدولي(القوة العسكرية،و النفط عن طريق مضيق هرمز الذي يمر عبره يوميا حوالي 18 مليون برميل من النفط إلى الغرب)، كما لا يجب أن ننسى أوراقها الإستراتيجية في العراق،حزب الله في لبنان،و حماس في فلسطين.

[1] جون دار نيجونسكي،" تحذير واشنطن لإيران "،**جريدة الشرق الأوسط نقلا عن جريدة لوس انجلس تايمز**(23 جانفي 2005).

المطلب الثاني: سيناريو صفقة متكاملة مع الولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر إبرام صفقة إيرانية ـ أمريكية شاملة واحدا من أبرز مداخل تسوية الأزمة النووية الإيرانية و أكثرها فعالية على الإطلاق، وهو مدخل لم يتم التطرق إليه، ولكنه مطروح بقوة في العديد من النقاشات الأمريكية و الأوروبية.و العجز عن إبرام مثل هذا الاتفاق بين الجانبين من أبرز أسباب تعثر تسوية الأزمة النووية الإيرانية،و هذا التعثر يرجع إلى كون إيران ترفض تقديم أي تنازل حول الوقف الكامل لتخصيب اليورانيوم لأن ما عرض عليها غير كاف.

هذا السيناريو تشوبه العديد من العراقيل أبرزها التوجه الإيديولوجي و السياسي للحكومة الإيرانية،وبالتالي هذه الصفقة يمكن إبرامها في حال ما إذا وصلت إلى الحكم شخصية معتدلة وواقعية،كالرئيس السابق"هاشمي رفسنجاني"[1]، لكن في ظل حكم الرئيس"أحمدي نجاد " ترفض إيران التنازل عن حقها في الطاقة النووية بما في ذلك تخصيب اليورانيوم،مع الاستعداد الكامل للدخول في مواجهة مع الولايات المتحدة و الغرب.

المطلب الثالث: سيناريو رضوخ إيران للمطالب الدولية

في هذا السيناريو تنجح الولايات المتحدة و إسرائيل في جر إيران دبلوماسيا للتخلي عن مشروعها و تفكيك برنامجها النووي،و قد تبقي إيران على برامج سلمية بكفالة روسية و صينية،وتحت المراقبة الدائمة للوكالة الدولية للطاقة. لن تتخلى إيران عن خيارها النووي إلا إذا كانت قد تحصلت على تحفيزات مغرية تقدمها الدول الغربية،خاصة الأوروبية منها، فيما يتعلق بتأمين المعدات اللازمة لعمل مفاعلات توليد الكهرباء و فك العزلة السياسية و الاقتصادية مع العالم الغربي و إبرام اتفاقيات تجارة حرة ، و انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية، مع الحصول على ضمانات أمنية حول التهديدات الأمريكية و الإسرائيلية، أما إذا

[1] نيجونسكي،مرجع سابق.

تحققت الشروط و المطالب السابقة،فإن ذلك سيكون له آثار واضحة على المسألة النووية و أهمها:[1]

ـ تصاعد التدخل الأمريكي في المنطقة لتطبيق سياسة منع الانتشار مع زيادة نشاط الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحفاظ على الاحتكار النووي الإسرائيلي.

ـ كما أنها ستزيد من مكانة إسرائيل الإقليمية و ستكون راعية لسياسة منع الانتشار النووي في الشرق الأوسط و سيزداد نفوذها، لأنها ستعتبر أن هذه الخطوة تعدّ نجاحا كبيرا لسياستها النووية و "مبدأ بيجن"* و سيتضاعف التهديد النووي الإسرائيلي على الدول العربية، و دول الطوق،خاصة سوريا التي ستجد نفسها معزولة،ثم سيزداد الضغط عليها للتوقيع على اتفاق السلام مع إسرائيل.

ـ ستجد الدول العربية في الموقف الإيراني حجة إضافية للضغط على إسرائيل لجرها إلى معاهدة عدم الانتشار النووي،و تسعى عبر الجهود الدبلوماسية إلى إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية.

المطلب الرابع: سيناريو امتلاك إيران للسلاح النووي

لو تمتلك إيران القنبلة النووية فإن هذا سيكون فرصة للتخلص من الضغوط الأمريكية و الرقابة الدولية لتطوير برنامج نووي سري يمكنها من تخصيب اليورانيوم، و من ثمة إجراء أول تجربة نووية،وهنا تدخل المساعي النووية في المنطقة مرحلة جديدة ، فتختلف المواقف إقليميا و دوليا:

ـ ستسارع إيران إلى استغلال إعلانها بامتلاكها للسلاح النووي، فتسعى إلى توظيفه كسياسة رادعة عن طريق الابتزاز السياسي و المساومة،عبر رفع المطالب السياسية

[1] عادل درويش ،" اتفاق أمريكي مع إيران إلى متى" ، **جريدة الشرق الأوسط** (20 -11- 2004).
* هي فكرة دفاعية و استراتيجية لدولة إسرائيل أثناء حكم "إسحاق بيجن" الذي يرى أن أحسن طريقة للدفاع هي الهجوم.

و الاقتصادية على المستوى الإقليمي و الدولي،و هذا سيضع الغرب أمام الأمر الواقع، كما فعلت كوريا الشمالية سنة 2006 .

ـ تريد إيران أن تستعيد مكانتها الإقليمية بالاعتماد على الوظيفة الإستراتيجية للسلاح النووي، واستبعاد المواجهة مع إسرائيل مما يشكل توازنا في الرعب النووي.

ـ يرى المجتمع الدولي ضرورة تحقيق المطالب الإيرانية الممكنة مقابل تفكيك السلاح النووي و تلعب الولايات المتحدة و إسرائيل دورا كبيرا في ذلك، من أجل إعادة الأوضاع إلى حالتها الأولى أي حالة الاحتكار الإسرائيلي للسلاح النووي.[1]

و في 16 ماي 2010 وقعت كل من إيران،تركيا،و البرازيل على اتفاق للتبادل يخص مخزونات إيران من اليورانيوم الأقل تخصيبا،مقابل المواد الكفيلة لأجهزة الطرد المركزية التي تحتاج إليها إيران،ففي هذا السياق صرح وزير خارجية تركيا آنذاك "أحمد داوود أوغلو" بما يلي: "... **لقد تم اليوم حل أزمة سياسية خطيرة ، قد بددت المخاوف ضد إيران**".

كان رد فعل الولايات المتحدة الأمريكية و بريطانيا و فرنسا إزاء هذه المبادرة الدبلوماسية بأنها جديدة و مفاجئة،إلا أن هذه الدول ترى أنه لا مجال لإعطاء فرصة أخرى لإيران لكسب الوقت،فهي لا تفهم إلا لغة العقوبات. لكن هذا الاتفاق يستبعد أكثر فأكثر الأطروحات الرامية إلى استخدام الحل العسكري ضد إيران .

لكن في جوان 2015 تم التوصل إلى اتفاق تاريخي بين إيران و القوى الكبرى (الولايات المتحدة الأمريكية و الإتحاد الأوروبي) بشأن الملف النووي الإيراني. قد يؤدي هذا الاتفاق إلى تعزيز فرص حدوث تقارب بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية،فهو بمثابة صفقة تحقق فيها كل من طهران وواشنطن مكاسب كثيرة منها: التقليل من احتمال نشوب حرب ضد إيران،كما يمكن أن تشكل ضمانا لعدم تطوير إيران للسلاح النووي،إضافة إلى إعادة بناء الثقة و تطوير العلاقات بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية.

[1] نيجونسكي،مرجع سابق.

لكن و إن كان الاتفاق يخفف من حدة التهديد الأمريكي لإيران،إلا أن ذلك لن يقلل من حجم التهديدات الإيرانية على المستوى الإقليمي،فدول الخليج العربي ترى أن هذا الاتفاق سيعزز من قدرة إيران على الهيمنة،كما أنه لن يحدث تغييرا في السياسة الإقليمية لإيران، و لن يثنيها عن مواصلة حضورها في مناطق مهمة بالنسبة لها كسوريا، العراق،و اليمن.[1]

[1] "ماذا بعد الاتفاق النووي الإيراني "، في:
http://studies. aljazeera.net,14-11-2015 .

خلاصة:

إن إصرار إيران على امتلاك السلاح النووي سيعرقل إمكانية التوصل إلى صيغة أمنية مستقبلية لأمن الخليج و هذا لعدة اعتبارات هي:

- إمكانية قيام سباق نووي ليس فقط في منطقة الخليج فحسب،و إنما في المنطقة العربية ككل،حيث ستعمل الدول العربية على الدخول في النادي النووي.
- أن دول مجلس التعاون الخليجي في سعيها لإقامة صيغة أمنية مشتركة في الخليج لابد أن تتحصل على ضمانات دولية ملزمة من المجتمع الدولي بشأن إجراءات بناء الثقة مع الأطراف الإقليمية و منها إيران،و أولى هذه المتطلبات عدم تهديد أمن تلك الدول سواء بامتلاك الأسلحة النووية أو غيرها.
- إن امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه تقويض كل الجهود التي بذلها الجانبان الخليجي و الإيراني،بشأن مسألة حسن الجوار و تعزيز الثقة و المنافع المتبادلة.

أما فيما يتعلق بمستقبل الملف النووي الإيراني، فإن هذا الأخير يبقى مفتوحا على جميع الخيارات التفاوضية.

خاتمة

الخاتمة:

خلصت الدراسة بعد استعراض فصولها الثلاث لمختلف القضايا المتعلقة بالملف النووي الإيراني إلى ما يلي:

- إيران قوة إقليمية في الشرق الأوسط، و ذلك بفضل قدراتها الاقتصادية، العسكرية، السياسية،و البشرية، إلى جانب إرثها الحضاري، كما أن التطورات الأمنية و السياسية التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط قد منحت الفرصة لإيران من أجل تشكيل دور أكثر تأثيرا في شؤون الشرق الأوسط.
- تعد منطقة الشرق الأوسط منطقة حيوية لاعتبارات اقتصادية، أمنية، وإستراتيجية، و هذه السمات جعلتها منطقة استقطاب دولي و تفاعل إقليمي، جعل المنطقة أكثر عرضة لعدم الاستقرار، وهي مرشحة للمزيد من التوتر و اللااستقرار إذا ما امتلكت إيران السلاح النووي.
- إصرار إيران على مواصلة برنامجها النووي، رغم اعتراض الولايات المتحدة الأمريكية على ذلك، لأنها ترى في ذلك وسيلة من وسائل تأكيد مكانتها الإقليمية.
- شكل الملف النووي الإيراني نقطة خلاف بين الولايات المتحدة الأمريكية و إيران، بعد اكتشاف الولايات المتحدة الأمريكية أن إيران تسعى إلى اكتساب القنبلة النووية، و هذا سيشكل تهديدا على المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط، فسعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى إحالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن الدولي لفرض العقوبات على إيران.

– تمتلك إيران أوراق ضغط عديدة تجبر بها الولايات المتحدة الأمريكية إلى استبعاد الخيار العسكري ضدها، حيث أنها أصبحت لاعبا رئيسيا في تفاعلات الأحداث في العراق سواء على مستوى القيادات الدينية أو القيادات الحاكمة.كما أن لإيران تحالف إستراتيجي مع دمشق ، ترسخ أكثر بعد الضغوط الأمريكية على سوريا ، كما ترتبط إيران بتحالف قوي مع حزب الله في لبنان، مما يجعله ورقة ضغط أخرى في يد إيران، حيث تستطيع من خلاله

القيام بعدة خطوات ضد إسرائيل،و ضد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط.

– إن امتلاك إيران للسلاح النووي من شأنه التأثير على استقرار منطقة الشرق الأوسط، و ستكون دول الخليج العربي أكثر دول المنطقة تضررا، بحكم القرب الجغرافي لهذه الدول من إيران، فامتلاك إيران للسلاح النووي سيؤدي إلى تكريس الخلل القائم في ميزان القوى الخليجي.

الملاحق

ا لشخصيات ا لتي تم ا لتطرق إ ليها في ا لمذكرة

روح الله الموسوي(الملقب بآية الله الخميني): رجل دين و سياسي إيراني، ولد في 24 سبتمبر 1902 و توفي في 3جويلية 1989. قاد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 ، والتي أطاح من خلالها بنظام الشاه،حكم إيران في الفترة الممتدة بين(1979-1989).

محمد رضا بهلوي: رجل سياسي إيراني، ولد في1919 و توفي في1980، و كان آخر شاه يحكم إيران قبل قيام الثورة الإسلامية في 1979.حكم إيران في الفترة الممتدة بين(1941-1979).

محمد خاتمي: ولد في 1943، وتولى حكم الجمهورية الإسلامية الإيرانية في 1997.

علي حسن خمنائي: ولد في 1939، قائد الجمهورية الإسلامية الإيرانية،كما يعتبر من المرجعيات الدينية الشيعية في إيران.

محمد أحمدي نجاد: رجل سياسي إيراني، ولد في 1956، تولى رئاسة الجمهورية الإيرانية في 2005، و أعيد انتخابه في2009.

علي أ كبر هاشمي رفسنجاني: رجل دين و سياسي إيراني، ولد في 1934، شغل منصب رئاسة الجمهورية في الفترة الممتدة بين(1989-1997).

حسن روحاني: رجل سياسي إيراني ولد في 1948، شغل منصب عضو في مجلس الخبراء منذ 1999، وعضو في المجلس الأعلى للأمن القومي منذ 1989، كما كان كبير المفاوضين على البرنامج النووي الإيراني مع الإتحاد الأوروبي.

بارا ك أ وباما: رجل سياسي أمريكي، ولد في 4 أوت 1961، و هو الرئيس الـ 44 للولايات المتحدة الأمريكية، و حصل على جائزة نوبل للسلام في 2009.

صدا م حسين: رجل سياسي عراقي، ولد في 28 أفريل 1937 و توفي في 30 ديسمبر 2006، شغل منصب رئيس الجمهورية العراقية في الفترة الممتدة بين (1979-2003)، كما شغل منصب نائب رئيس الجمهورية العراقية في الفترة الممتدة بين (1975-1979).

معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

اعتمدت وعرضت للتوقيع و التصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة (الدورة 22) المؤرخ في12 جوان 1968 ،جرى توقيعها في لندن وموسكو واشنطن في جويلية 1968

إن الدول العاقدة لهذه المعاهدة ،و المشار إليها فيما يلي بتعبير أطراف المعاهدة (الولايات المتحدة الأمريكية،الإتحاد السوفياتي،و المملكة المتحدة).

إذ تدرك الدمار الذي تنزله الحرب النووية بالبشرية قاطبة، وضرورة بذل جميع الجهود الممكنة لتفادي خطر تلك الحرب،باتخاذ التدابير اللازمة لحفظ أمن الشعوب، و إذ تعتقد أن انتشار الأسلحة النووية يزيد من خطر الحرب النووية، ومراعاة منها لقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي تدعو إلى عقد اتفاق بشأن منع زيادة انتشار الأسلحة النووية، إذ تتعهد بالتعاون في تسهيل تطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية على النشاطات الدولية السلمية.

وإذ تبدي تأييدها للجهود البحثية و الإستحداثية وغيرها من الجهود الرامية إلى تعزيز التطبيق اللازم في إطار نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لمبدأ الضمان الفعال لتدفق المواد الانشطارية الخاصة باستعمال الأدوات و الوسائل التقنية الأخرى في بعض المناطق الإستراتيجية،

و إذ تؤكد المبدأ القاضي بأن تتاح للأغراض السلمية، لجميع الدول الأطراف في المعاهدة ، سواء الدول الحائزة على الأسلحة النووية، أو الدول غير الحائزة على الأسلحة النووية، فوائد التطبيقات السلمية النووية، بما في ذلك أية منتجات فرعية قد تحصل عليها الدول الحائزة على الأسلحة النووية من استحداث الأجهزة المتفجرة النووية،واقتناعا منها بأنه يحق لجميع الدول الأطراف في المعاهدة تطبيقا لهذا المبدأ،أن تشترك في تبادل المعلومات العلمية لتعزيز تطبيقات الطاقة الذرية للأغراض السلمية.

وإذ تعلن رغبتها في وقف سباق التسلح في أقرب وقت ممكن واتخاذ التدابير اللازمة لنزع السلاح النووي،إذ تحث جميع الدول الأعضاء على التعاون لبلوغ هذا الهدف.

وإذ تذكر أن الدول الأطراف في معاهدة حظر تجارب الأسلحة النووية في الجو وفي الفضاء الخارجي وتحت سطح الماء الموقعة عام 1963،قد أبدت في ديباجة المعاهدة عزمها على تحقيق الوقف الأبدي لجميع التفجيرات التجريبية للأسلحة النووية، وعلى مواصلة المفاوضات لهذه الغاية.

و إذ تود زيادة تخفيف التوتر الدولي و زيادة توطيد الثقة بين الدول، تسهيلا لوقف صنع الأسلحة النووية، ولتصفية جميع مخزوناتها الموجودة.

و إذ تذكر أن الدول ملزمة وفقا لميثاق الأمم المتحدة، بالامتناع في علاقاتها الدولية عن التهديد باستعمال القوة، أو استعمالها ضد السلامة الإقليمية لأية دولة، أو ضد استقلالها السياسي ،و أن تعزيز وصيانة السلم والأمن الدوليين ينبغي أن يجري بأقل تحويل لموارد العالم البشرية والاقتصادية إلى الأسلحة.

قد اتفقت الدول الأطراف في المعاهدة على مايلي:

المادة الأولى:

تتعهد كل دولة من الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تكون طرفا في هذه المعاهدة، بعدم نقلها إلى أي مكان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة،أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو أية سيطرة على مثل تلك الأسلحة أو الأجهزة، وبعدم القيام إطلاقا بمساعدة أو تشجيع أية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى أو اقتنائها أو اكتساب السيطرة عليها بأية طريقة أخرى.

المادة الثانية:

تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على أن تكون طرفا في هذه المعاهدة، بعدم قبولها من أي ناقل كان، بصورة مباشرة أو غير مباشرة،أي نقل لأية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى، أو لأية سيطرة على مثل تلك الأسلحة والأجهزة، وبعدم صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة أخرى أو اقتنائها بأية طريقة أخرى، وبعدم التماس أو تلقي أي مساعدة في صنع أية أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة أخرى.

المادة الثالثة:

– تتعهد كل دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على أن تكون طرفا في هذه المعاهدة، بقبول الضمانات المنصوص عليها في اتفاق يجرى التفاوض عليه وعقده مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفقا لنظام الوكالة الأساسي ونظام ضماناتها، وتكون الغاية الوحيدة من ذلك تحري تنفيذ تلك الدولة للالتزامات المترتبة عليها بموجب هذه المعاهدة، منعا لتحويل استخدام الطاقة النووية من الأغراض السلمية إلى الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. ويراعى في إجراءات تنفيذ الضمانات المنصوص عليها في هذه المادة تطبيقها على المواد الانشطارية الخاصة، سواء كان يجرى إنتاجها أو تحضيرها أو استخدامها في أي مرفق نووي رئيسي، أو كانت موجودة خارج ذلك المرفق. ويراعى تطبيق الضمانات المطلوبة في هذه المادة على جميع المواد الانشطارية الهامة في جميع النشاطات النووية السلمية المباشرة داخل إقليم تلك الدولة، أو المباشرة تحت مراقبتها في أي مكان أخر.

– تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بعدم توفير (أ) لـ (ب) أية موارد انشطارية خاصة أو أية معدات أو مواد معدة لتحضير أو استخدام المواد الانشطارية الخاصة لأية دولة من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية للأغراض السلمية ، إلا إذا كانت تلك المواد الانشطارية الخاصة خاضعة للضمانات المطلوبة في هذه المادة.

يراعى في تنفيذ الضمانات المطلوبة في هذه المادة التزام أحكام المادة الرابعة من هذه المعاهدة وتفادي عرقلة النمو الاقتصادي أو التقني للأطراف، أو التعاون الدولي في ميدان النشاطات النووية السلمية،بما في ذلك التبادل الدولي للمواد والمعدات النووية بغية تحضير أو استخدام أو إنتاج المواد النووية للأغراض السلمية، وفقا لأحكام هذه المادة و مبدأ الضمان المنصوص عليه في ديباجة المعاهدة.

– تقوم الدول غير الحائزة للأسلحة النووية،و التي تكون أطرفا في هذه المعاهدة، بعقد اتفاقيات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاستيفاء الشروط المطلوبة في هذه المادة، بشكل انفرادي أو بالاشتراك مع الدول الأخرى وفقا للنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، و يبدأ التفاوض على عقد تلك الاتفاقيات في غضون 180 يوم من بعد نفاذ هذه المعاهدة.

المادة الرابعة:

–حظر تفسير أي حكم من أحكام هذه المعاهدة بما يفيد إخلاله بالحقوق غير القابلة للتصرف التي تملكها جميع الدول الأطراف في المعاهدة في تطوير و إنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية، دون أي تمييز وفقا للمادتين الأولى و الثانية من هذه المعاهدة.

– تتعهد جميع الدول الأطراف في هذه المعاهدة بتسهيل تبادل المعدات والمواد و المعلومات العلمية و التقنية لاستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية، ويكون لها الحق في الاشتراك في ذلك التبادل، و تراعى كذلك الدول الأطراف في المعاهدة و القادرة على ذلك التعاون.

المادة الخامسة:

تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة باتخاذ التدابير المناسبة لتأمين تزويد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية و التي تكون أطرافا في هذه المعاهدة بالفوائد التي يمكن جنيها من أية تطبيقات سلمية للتفجيرات النووية، و ذلك على أساس التمييز ووفقا لأحكام المعاهدة، و في ظل المرتبة الدولية المناسبة.

و يكون للدول غير الحائزة للأسلحة النووية و التي تكون أطرافا في هذه المعاهدة إمكانية الحصول على تلك الفوائد، بموجب الاتفاقيات الدولية الخاصة، عن طريق هيئة دولية مختصة يتوفر فيها التمثيل الكافي للدول غير الحائزة للأسلحة النووية. ويبدأ إجراء المفاوضات بشأن هذا الموضوع بعد نفاذ المعاهدة بأقرب وقت ممكن، و يجوز أيضا للدول غير الحائزة للأسلحة النووية و التي تكون أطرافا في هذه المعاهدة، أن تحصل على تلك الفوائد إن رغبت في ذلك بموجب اتفاقية ثنائية.

المادة السادسة:

تتعهد كل دولة من الدول الأطراف في المعاهدة بمواصلة إجراء المفاوضات اللازمة،من أجل اتخاذ

التدابير الفعالة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي، في موعد قريب و بنزع السلاح النووي.

المادة السابعة:

لا تتضمن هذه المعاهدة أي حكم يخل بحق أية مجموعة من الدول في عقد معاهدات إقليمية تستهدف تأمين عدم وجود أية أسلحة نووية في أقاليمها المختلفة.

المادة الثامنة:

– يجوز لأي دولة من الدول الأطراف في المعاهدة اقتراح إدخال أية تعديلات عليها .و يقدم نص أي تعديل مقترح إلى الحكومة الوديعة التي تتولى إبلاغه إلى جميع الدول الأطراف في المعاهدة وعندئذ تقوم الحكومة الوديعة إذا طلب منها ذلك ثلث الدول الأطراف في المعاهدة أو أكثر بعقد مِؤتمر للنظر في ذلك التعديل تدعو إليه جميع الدول الأطراف في المعاهدة.

– ينبغي لأي تعديل في هذه المعاهدة أن تقره أغلبية أصوات جميع الدول الأطراف في المعاهدة ،بما فيها أصوات جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية و التي تكون أطرافا في المعاهدة ، وجميع الدول الأطراف الأخرى التي تكون عند تعميم التعديل أعضاء في المجلس التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، ينفذ التعديل بالنسبة إلى كل دولة من الدول الأطراف، و تودع وثيقة تصديقها عليها لدى إيداع وثائق تصديق أغلبية جميع الدول الأطراف، بما فيها وثائق تصديق جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية و التي تكون أطرافا في المعاهدة، و جميع الدول الأطراف الأخرى التي تكون في تاريخ تعميم التعديل أعضاء في المجلس التنفيذي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ـ يعقد للدول الأطراف في المعاهدة بعد خمسة سنوات من نفاذها، مؤتمر في جنيف بسويسرا لاستعراض سير المعاهدة بغية التأكيد من أنه يجري تحقيق أهداف الديباجة و أعمال أحكام المعاهدة ، ويجوز بعد ذلك على فترات كل منها خمس سنوات، باقتراح يقدم لذلك من أغلبية الدول الأطراف في المعاهدة إلى الحكومات الوديعة، تأمين عقد مؤتمرات لنفس غرض استعراض سير المعاهدة .

المادة التاسعة:

ـ تعرض هذه المعاهدة لتوقيع جميع الدول ، ويجوز الانضمام إليها في أي وقت لأية دولة لم توقعها قبل نفاذها وفقا للفقرة (3) من هذه المادة .

– تخضع هذه المعاهدة لتصديق الدول الموقعة لها وتودع وثائق التصديق ووثائق الانضمام لدى حكومات اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى و ايرلندا الشمالية و الولايات المتحدة الأمريكية المعينة بحكم هذه المعاهدة باعتبارها الحكومات الوديعة.

– تنفيذ هذه المعاهدة لدى إيداع وثائق تصديق الدول المعينة حكوماتها بحكم هذه المعاهدة باعتبارها الحكومات الوديعة و أربعين دولة أخرى من الدول الموقعة لهذه المعاهدة ، ويقصد في هذه المعاهدة بتعبير الدولة الحائزة للأسلحة النووية دولة صنعت أو فجرت أي سلاح نووي أو أي جهاز متجر نووي أخر قبل 1 يناير 1967.

– تنفيذ هذه المعاهدة بالنسبة إلى الدول التي تكون قد أودعت و ثائق تصديقها عليها أو انضمامها إليها بعد نفاذها ابتداء من تاريخ إيداع تلك الدول لوثائق تصديقها أو انضمامها.

– تنهي الحكومات الوديعة،على وجه السرعة إلى جميع الدول الموقعة تصديق عليها أو الانضمام إليها وتاريخ نفاذها ورود أية طلبات لعقد أي مؤتمر، وأية إعلانات أخرى.

ـ تقوم الحكومات الوديعة بتسجيل هذه المعاهدة وفقا للمادة (102) من ميثاق الامم المتحدة .

المادة العاشرة:

ـ يكون لكل دولة من الدول الأطراف ممارسة منها لسيادتها القومية حق الانسحاب من المعاهدة إذ قررت أن ثمة أحداثا استثنائية ذات صلة بموضوع المعاهدة قد أضرت بمصالحها القومية العليا، و يجب عليها إعلان ذلك الانسحاب قبل ثلاثة أشهر من حصوله إلى جميع الدول الأخرى الأطراف في المعاهدة و الى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ، ويجب أن يضم هذا الإعلان بيانا بالأحداث الاستثنائية التي ترى أنها أضرت بمصالحها العليا.

– يعقد بعد خمسة وعشرين سنة من نفاذ المعاهدة مؤتمر لتقرير استمرار نفاذ المعاهدة إلى أجل غير مسمى أو تمديدها لفترة أو فترات إضافية محددة جديدة، و يكون اتخاذ هذا القرار بأغلبية الدول الأطراف في المعاهدة.

المادة الحادية عشر:

حررت هذه المعاهدة بخمس لغات رسمية هي: الإنجليزية و الروسية و الفرنسية و الإسبانية و الصينية وتودع في محفوظات الحكومات الوديعة ، بإرسال صورة مصدقة عنها إلى حكومات الدول الموقعة لها أو المنضمة إليها.

الملحق رقم (2): اهم المفاعلات النووية الايرانية

الرقم	المفاعلات	برنامج المفاعلات النووية
1	بوشهر	- تبلغ قوته 1000 واط يعمل بالماء الخفيف ،ويستخدم اليورانيوم المخصب المستورد من روسيا. - يواجه مشكلة ، لا سيما و ان ما تمتلكه ايران من المفاعل النقي لا يزيد عن 825 طن، وهي لا تكفي لسد حاجته إلا لـ 7 سنوات كما انه يقع في منطقة زلزالية .
2	ناتنز	- يعد المنشاة الرئيسية لتخصيب اليورانيوم اذ بدا التخصيب فيه منذ عام 2006 و يحتوي على ما يقارب 4600 جهاز طرد مركزي.
3	اصفهان	– اول مصنع لإنتاج الوقود النووي في ايران. – ينقي خام اليورانيوم من الشوائب لتحويله كيميائيا الى غاز سداسي فلوريد اليورانيوم و هي المادة التي تضخ في اجهزة الطرد المركزي لإنتاج اليورانيوم . – تبلغ طاقة المصنع 10 اطنان من الوقود النووي لمفاعل المياه الثقيلة للأبحاث في اراك و 30 طن من الوقود النووي بدرجة تخصيب 5% مثل مفاعل بوشهر .
4	اراك	- تبلغ طاقته 40 ميغاوات و تقول طهران انه يستخدم لإنتاج مواد مشعة للاستخدام السلمي لكن المراقبين يرونه متناسبا لإنتاج البلوتونيوم (لصنع الاسلحة النووية) .
5	مفاعلات غير مؤكدة	من بينها :مفاعل طهران البحثي ، مفاعل فرود و اردكان.

المصدر: جهد الباحث

المراجع

قائمة المراجـــع باللغة العربية:

❖ **الكتب:**

[1] الحمداني ضاري سرحان، **سياسة إيران تجاه دول الجوار**(القاهرة: العربي للنشر و التوزيع، ط.1، 2001).

[2] الكيالي ماجد، **مشروع الشرق الأوسط الكبير دلالاته و اشكالاته**(الإمارات: مركز الإمارات للدراسات و البحوث، 2007).

[3] السبكي أمال،**تاريخ إيران السياسي بين ثورتين 1906-1979** (الكويت: المجلس الوطني للثقافة و الفنون ،1999).

[4] السيد خالد عبد الرحيم، **مقالاتي 2012** (الدوحة: دار الشرق، ط.1،2013).

[5] العتيبي منصور حسن،**السياسة الخارجية الإيرانية تجاه دول مجلس التعاون الخليجي**(دبي: مركز الخليج للأبحاث، د.ذ.ط، 2008).

[6] بختياري ابهمان، **المؤسسات الحاكمة في الجمهورية الإسلامية الإيرانية** (أبو ظبي :مركز الإمارات للبحوث الإستراتيجية، ط.1، 1996).

[7] هويدي أمين حامد، **الصراع العربي الإسرائيلي بين الرادع التقليدي و الرادع النووي**(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط.1، 1983).

[8] زهران جمال علي، **توازن القوى بين العرب و إسرائيل بين حربي 1967-1973**(القاهرة:مكتبة مدبولي، ط1 ،1988).

[9] لقوشة رفعت عبد الوهاب،و آخرون، **أزمة البرنامج النووي الإيراني و التداعيات المحتملة على أمن المنطقة** (البحرين: مركز الخليج للدراسات الإستراتيجية، 2006).

[10] محمود أحمد إبراهيم، **البرنامج النووي الإيراني:آفاق الأزمة بين التسوية الصعبة ومخاطر التصعيد**(القاهرة: مركز الدراسات السياسية الإستراتيجية،2005).

[11] مسعد نيفين عبد المنعم، **صنع القرار في إيران و العلاقات العربية – الإيرانية** (بيروت: مركز الدراسات للوحدة العربية،ط.2،2002).

[12] عبد الحي وليد، **إيران مستقبل المكانة الإقليمية عام 2020** (الجزائر: مركز الدراسات التطبيقية والاستشراف،2010).

[13] عبد الله عادل علي، **محركات السياسة الفارسية في منطقة الخليج العربي** (الكويت: د.د.ن،2006).

[14] فرزات محمد حرب، **مدخل إلى تاريخ فارس و حضارتها القديمة قبل الإسلام** (دمشق: مطبعة جامعة دمشق، 1988).

[15] صالح محسن، **التقرير الإستراتيجي الفلسطيني لسنة 2009**(بيروت:مركز الزيتونة للدراسات و الاستشارات،د.س.ن).

[16] شكارة أحمد، **إيران و العراق و تركيا: الأثر الإستراتيجي في الخليج العربي**(أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات و البحوث الإستراتيجية، 2003).

[17] شلبي محمد، **المنهجية في التحليل السياسي للمفاهيم،المناهج،الإقترابات،الأدوات**(الجزائر: د. د. ن،1997).

❖ **المقـالات:**

[18] أبو عامود محمد سعد،"إيران و دول الخليج العربي...علاقات متوترة"،**مجلة السياسة الدولية**، م.13،ع.176(أفريل 2009).

[19] ابن جدو غسان،" إيران إلى أين" ، **مجلة المستقبل العربي**،ع.254 (2000).

[20] أحمد عامر كامل،"موقف الترويكا الأوروبية من البرنامج النووي الإيراني"،**مجلة دراسات دولية**،ع.50(د. ت. ن).

[21] البطنيجي عياد،"الدور الإيراني:الفرص و العوائق البنيوية"،في:
http://www.alukah.net/authors/View/culture/3736,
06-11- 2015.

[22] الزويري،"الوجود الإيراني في العراق:حقائق جديدة"،في:
Css-jordan/org, 28-11-2015.

[23] النفيسي عبد الله، "ميزان القوى في منطقة الخليج العربي"، **الخليج العربي في مواجهة التحديات.**

[24] درويش عادل،"اتفاق أمريكي مع إيران إلى متى"،**جريدة الشرق الأوسط** (20 نوفمبر 2004).

[25] زاهر محمد،"قراءة في الملف النووي الإيراني و موقف الإدارة الأمريكية منه"،في: http://www.al-liwa.com,05-03-2015.

[26] محمد حسن غالب،"طهران و الغرب من المواجهة إلى التفاوض"،**مجلة دراسات إيرانية**(2005).

[27] محمود أحمد إبراهيم، "البرنامج النووي الإيراني: بين الدوافع العسكرية والتطبيقات السلمية"، **مجلة مختارات إيرانية**،ع.6 (جانفي 2001).

[28] محمود،الأزمة النووية الجديدة بين إيران و الولايات المتحدة الأمريكية،**مجلة مختارات إيرانية**،ع.30(جانفي 2003).

[29] وهبي قاطيشا، "السلاح النووي في الإستراتيجية الإيرانية"، **جريدة الحياة**(5 أوت 2003).

[30] زكي سمير ، "الشباب الإيراني و السياسة الإيرانية ... من الثورة إلى البراغماتية"، ع.168(أفريل 2007).

[31] حمدي رشا،" موقف إدارة بوش من البرنامج النووي الإيراني"، **مجلة السياسة الدولية**، ع.152(أفريل 2003).

[32] طاهري أمير،"إيران:الأزمة الجديدة حول البرنامج النووي"،**جريدة الشرق الأوسط**، ع.5(أوت 2005).

[33] يوسف أحمد،"رفقا باليمن السعيد"،**جريدة الإتحاد**(30 سبتمبر 2014).

[34] نيجونسكي جون دار،"تحذير واشنطن لإيران"،**جريدة الشرق الأوسط نقلا عن جريدة لوس انجلس تايمز**(23جانفي 2005).

[35] فيك كارل،"تقرير وكالة الطاقة يشك في اعلان إيران كل تفاصيل برنامجها النووي"،**جريدة الشرق الأوسط** (25 فيفري 2004).

[36] فراقد داود سلمان،"أزمة البرنامج النووي الإيراني"،**مجلة شؤون إيرانية**،ع.36(2010).

[37] ترتريه برونو،"الأزمة النووية الإيرانية"،**في هلال الأزمات الإستراتيجية الأمريكية الأوروبية حيال الشرق الأوسط الكبير**، تر:حسان البستاني(بيروت: الدار العربية للعلوم، 2006).

[38] خزار الخزار فهد مزبان،"الأزمة النووية الإيرانية"، **مجلة دراسات إيرانية**،ع.5(أفريل 2005).

[39] "الحرب الإسرائيلية على قطاع غزة(27 ديسمبر2008-17 جانفي2009)"، في: http://www.moqatel.com, 07-11-2015.

[40] "ماذا بعد الإتفاق النووي الإيراني"في:

http://studies.aljazeera.net, 14-11- 2015.

[41]"غموض يلف أهداف البرنامج النووي الإيراني"، في:

http://www.newsarchiveer.com/calendor/2/20-6/html/inde-824.html,13-05-2015.

❖ **المـذكــرات:**

[42] جويعد ارتيمة العبادي خالد، **تأثير النفوذ الإيراني على الدول العربية(سوريا و لبنان)1979-2007**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة مؤتة: كلية الدراسات العليا،2008).

[43] حجاب عبد الله، **السياسة الإقليمية لإيران في آسيا الوسطى و الخليج 1979-2011**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر : كلية العلوم السياسية و الإعلام، 2012/2011).

[44] حسنين رائد حسين عبد الهادي ، **البرنامج النووي، الإيراني وإنعكاساته على الأمن القومي الإسرائيلي 1979-2010**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الأزهر، 2011).

[45] لادمي محمد عربي ،**التنافس التركي –الإيراني على مناطق النفوذ في الشرق الأوسط 1996-2014**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسة ،2014/2013).

[46] محمد كاظم الجزائري محمد نجاح، **الإمكانيات العسكرية الإيرانية و أثرها على التوازن الإستراتيجي الإقليمي بعد 2003**، مذكرة ماجستير غير منشورة(جامعة النهرين:قسم الدراسات الإستراتيجية،2012).

[47] عيساوة أمينة، **الدور الإقليمي الإيراني في النظام الشرق أوسطي**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة باتنة: كلية الحقوق و العلوم السياسية، 2010/2009).

[48] عرجون شوقي ،**المشكلة النووية في الشرق الأوسط و انعكاساتها على استقرار المنطقة**، مذكرة ماجستير غير منشورة (جامعة الجزائر: كلية العلوم السياسية و الإعلام،2007/2006).

قائمة المـراجع باللـغات الأجنبية :

❖ **قائمة المـراجع باللـغة الفرنسية:**

[49] Valladao Alfredo,**les mutations de l'ordre mondial géopolitique des grandes puissances**(paris:la découverte,1995).

❖ **قائمة المـراجع باللـغة الإنجليزية:**

[50] Knvao,Iran:the torg et of usa, **journal of ostrology**(1 may 2003).

[51] Rochandel Jolil, « Iran, Nuclear Technology and, International security »,**ethe Itanian journal of International affairs**, vol VII I, N° 1 (spring 1996).